مكانة المرأة الكويتية في المجالات الإجتماعية والسياسية والتربية:

دراسة تحليلية

بحث جامعي

لنيل شهادة ماقبل الدكتوراه

كنهالن كوتي. ب

تحت إشراف الدكتور رضوان الرحمن

مركز الدراسات العربية والأفريقية

مدرسة دراسات اللغة والأدب والثقافة

جامعة جواهرلال نهرو

نيو دلهي - ١١٠٠٦٧

٢٠٠٥

مركز الدراسات العربية و الافريقية
Centre of Arabic and African Studies
School of language, Literature and Culture Studies
Jawaharlal Nehru University, New Delhi-110067
जवाहरलाल नेहरू विश्वविद्यालय, नई दिल्ली-110067

DECLARATION

22,July,2005.

I declare that the dissertation entitled **SOCIO-POLITICAL AND EDUCATIONAL STATUS OF WOMEN IN KUWAIT: AN ANALYTICAL STUDY** Submitted by me is in the partial fulfilment of the requirements of the award of the degree of **MASTER OF PHILOSOPHY** of this University. This dissertation has not been submitted for any other degree of this University or of any other Universities and is my own work.

Kunhalan Kutty.P
(Research Scholar)

Prof. S.A.Rahman
(Chairperson)

22/7/2005
Dr.Rizwanur Rahman
(Supervisor)

Gram : JAYENU Tel.: 2670 4253 TELEX : 031-73167 JNU IN Fax : 91-11-2671 7525

بسم الله الرحمن الرحيم

مكانة المرأة الكويتية في المجالات الإجتماعية والسياسية والتربية:

دراسة تحليلية

المحتويات

مقدمة	٦ - ١٠
الباب الأول: المرأة في العالم العربي	١١-٤٤
- دول الخليج العربي	١٧
- المملكة العربية السعودية	٢٣
- دولة بحرين	٢٦
- الإمارات العربية المتحدة	٣٠
- دولة قطر	٣٥
- سلطنة عمان	٣٨
الباب الثاني: المرأة في دولة الكويت	٤٥- ٦٨
- النفط وتأثيرها في تقدم البلاد	٤٦
- جهود المرأة في تحقيق الحقوق الديموقراطية	٥١
- دور المرأة في المقاومة ضد الإحتلال	٥٢
- جهد المرأة لنيل حقوقها السياسية بعد الإحتلال	٥٨
- حوار جديد حول حقوق المرأة	٦٣
الباب الثالث: الإعتراف بحقوق المرأة السياسية في الكويت	٦٩- ٨٧
- ترقية المرأة في المجتمع الكويتي	٧٠
- مشاركة المرأة الكويتية في قوة العمل	٧١
- القضايا الإجتماعية التي تواجهها المرأة الكويتية	٧٣
الخاتمة	٨٨- ٩٠
المصادر والمراجع	٩١- ٩٨

كلمة الشكر

الحمد لله الذي وفقني لهذا البحث حول عنوان "مكانة المرأة الكويتية في المجالات الإجتماعية والسياسية والتربية: دراسة تحليلية". وهو نتيجة شغفي بالموضوعات التي تتعلق بالمجتمع الإسلامي.

أقدم أولاً جزيل الشكر إلى مشرفي الدكتور رضوان الرحمن الذي شرفني بالإشراف علي بحثي وحثني على المطالعة. وأدين بالشكر إلى جميع أساتذتي الأستاذ السيد إحسان الرحمن والأستاذ فيضان الدين الفاروقي والأستاذ محمد أسلم الإصلاحي والأستاذ بشير أحمد جمالي والأستاذ مجيب الرحمن بجامعة جواهرلال نهرو ، نيو دلهي لما أضافوا إلي علمي ومعرفتي ، وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يعطيهم عمراً طويلاً مفعماً بالصحة والعافية لكي يخدموا اللغة العربية وآدابها ونستفيد من علمهم وفضلهم.

وأقدم كلمة الشكر إلى موظفي مكتبة جامعة جواهرلال نهرو ومكتبة الجامعة الملية الإسلامية ومكتبة جامعة كاليكوت لما زودوني بالمصادر والمراجع.

ومن واجبي أن أقدم جزيل الشكر من أعماق قلبي إلى جميع أساتذتي في الكلية الإسلامية بشاندبرم وكلية الدعوة وأصول الدين بكاليكوت لما شجعوني في مختلف مراحل حياتي الدراسية.

وفي النهاية أقدم جزيل الشكر إلى أعضاء أسرتي الذين ساعدوني وشجعوني في كل مراحل حياتي الشخصية والتعليمية وإلى كل أصدقائي الذين ساعدوني حسب استطاعاتهم في مختلف مراحل إعداد هذا البحث وأدعو الله أن يجزيهم من ثواب الدنيا والآخرة ويجمعنا في دار النعيم، حسبنا الله ونعم الوكيل.

كنهالن كوتي. ب

مقدمة

إن الإسلام قد إعتنى بأمور المرأة إعتناء كاملا ، والقرآن يناقش أمورها في كثير من السور. المرأة في نظر الاسلام جزءلا يتجزأ من الرجل ، ولا يفرقها منه ، وذكر القرآن أن الذكر والأنثى كلاهما نعمة من الله يمن بها على عباده وتستوجب شكره. هذه منزلة قد منحها الإسلام للمرأة باعتبارها إنسانا منذ بداية الكون. ولا يوجد في القرآن والحديث النبوي أي إشارة تفضل الرجل على المرأة.

كل خلق له طبيعة خاصة به ومختلفة من الآخر، ولا يستثنى أحد من هذا القانون العام سواء كان إنسانا أو حيوانا أو طيرا أو حشرة أو غيرها ، وفي كل نوع ذكر وأنثى ، ولكل جنس طبيعة خاصة به ومختلفة من الآخر، ولا يستطيع أن يعيش عيشة هنيئة ومرضية إلا في طبيعته الإلهية.

أما الإسلام كدين سماوي وطبيعي يعتني بهذا القانون الأصلي ، ولا تعني كلمة المساواة بين الرجال والنساء إقتلاع المرأة واستأصالها من جذورها الطبيعية. وقد استعملت كلمتي العدل والإنصاف بدلا من 'المساواة' في قضية تحديد العلاقات بين الرجال والنساء. فينبغي أن تترك النساء في طبيعتها الأصلية التي خلقها الله فيها ، ولا تُستأصل من طبيعتها في أية مجالات من الحياة. ونأخذ على سبيل المثال أمرا مهما متعلقا بالمرأة وهو الزواج الذي لا تكمل حياة الإنسان إلا به ، ويجب التعاون والإنسجام العقلي والعاطفي بين الزوجين لنجاح الحياة الزيجية ، ويجب الإسلام على الرجل بذل الجهد لكسب القوت والحصول على

وسائل المعيشة والإنفاق والهيمنة على الأسرة، وأوجب على المرأة الحمل والرضاعة وتربية الأولاد ، هذه هي كمالية الأسرة . وإذا اشتغل كل منهما بأعمالهما المختلفة فتكون الأسرة أسرة مثالية، وإلا تكون الأسرة غير مستقرة .

وفي نفس الوقت لا يمنع السلام النساء من الأشغال و المهن ، وبالعكس يشجع كل إنسان على أن يحصل على إكتفاء ذاتي في الحياة ، الأمر المهم الذي يختلف فيه الإسلام عن المذاهب المادية هو إكراه المرأة على تحصيل الإكتفاء المالي للأسرة .

وقد إعترف علماء الغرب والباحثون في علم الإجتماع وتاريخ التمدن بما تمتاز به تعاليم القرآن والشريعة الإسلامية من الإحترام البالغ للمرأة والإعتراف بحقوقها سلوكا وتشريعا ، ونحن نكتفي هنا بشهادة من سيدة غربية فاضلة التي ساهمت في حركة التحرير الهندية ، ايني بيسنت(Annie Besent) وهي تقول:" إن القانون الإسلامي فيما يتعلق بالمرأة من أرقى القوانين التي ظهرت في الدنيا وأكثرها عدلا ، أنه يسبق التشريعات الغربية فيما يتعلق بالعقار وحقوق الوراثة وقانون الطلاق ، أنه حارس لحقوق المرأة ، أن كلمات 'الإكتفاء بزوجة واحدة' ' وتعدد الزوجات' قد سخرت الناس وصرفت أنظارهم عن التفكير في ما تعيشه السيدات الغربيات من هوان وبؤس ، وقد تركهن أزواجهن الأوائل المسؤولون لكرامتهن على الشوارع وقد قضوا منهن سنوات وزهدوا فيهن سآمة ومللا ، فلا يلقين ذلك عونا ولا رحمة "[1].

---

[1] Annie Besent ,*The life and Teaching of Mohamed* , Madras :1932,P.3.

هذه هي صورة واضحة لحقوق المرأة التي يمنحها الاسلام ، ولا أهمل إنتهاكات هذه الحقوق التي يقوم بها الناس في المجتمع الحاضر وفي الدول الإسلامية .

وحسب إعتقادنا أنه كلما إزدهر الإقتصاد والثقافة تطور وضع المرأة في المجتمع ، ولكن قد يكون العكس أيضا فكلما إستطاعت المرأة أن تحصل على حريتها الإقتصادية وتمارس الأنشطة الإنتاجية والإقتصادية كلما تطور الإقتصاد حيث أن هذين المبدأين يسيران في خط واحد ، وفي رأينا يجب الإعتراف بحقوق المرأة ومنحها فرصة العمل لإنجاز التقدم الحقيقي للمجتمع ، لأن المجتمع لا يتطور إلا بتطور الرجل والمرأة معا، وإذا كان أحد أعمدة المجتمع ضعيفا فإن المجتمع نفسه يصبح ضعيفا أيضا ولو أنه يتمتع بمستوى إقتصادي رفيع.

إن أحوال النساء هي من المقاييس الصادقة للمجتمع التي يقاس بها تقدم هذا المجتمع وتطوره. ووضع النساء يُعتبر أساس مهمّ للتحولات الإجتماعية والثقافية والسياسية. توجد هناك علاقة متينة بين نمو النساء وترقية المجتمع ، وإذا إنقطعت هذه العلاقة فهو يعرقل سير المجتمع على طريق التقدم.

يجب أولا إنشاء الأسس القانونية لمصلحة المرأة ، واتخاد إجراءات واجبة بهذا الصدد في جميع البلدان ، وكذلك تدعو الأحوال المنخفضة إلى تغييرات جذرية في القانون ، ولا يمكن إنجاز هذا العمل السامي إلا بمشاركة النساء فيه ورفع أصواتهن عن الحقوق المنشودة.

وهذا هو بحث موجز حول أحوال المرأة العربية والخليجية عامة ، ولكن يركّز البحث على وجه الخصوص في أحوال المرأة الكويتية في المجالات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية وغيرها. لأن الكويت دولة ذات أهمية خاصة ومستحقة للمناقشة حول قضايا النساء في شتي المجالات ، والسبب لذلك يرجع إلى تمتع النساء الكويتيات بتقدم إجمالى وإعتماد ذاتي وحرية في الحياة من قريناتهن في الدول العربية.

هذه الدراسة تحتوي على ثلاثة أبواب باستثناء المقدمة والخاتمة. والباب الأول يبحث أحوال المرأة في دول العالم العربي والإسلامي عامة وأحوالهن في دول مجلس التعاون الخليجي خاصة. وقد ناقشت فيه بالإنجاز مشاركة المرأة العربية في مجالات الحياة مثل التعليم ، والأعمال والمهن ، والسياسة ، والقضاء، والدبلوماسية ، والأعمال الخيرية وغيرها من مختلف الدول العربية. لكن هذه الأمورکلها تتفاوت في مختلف البلدان وفقا لمواقف المجتمع وحكامها. ولا نستطيع أن نقيس كل البلاد العربية والإسلامية بمعيار واحد ، بل كل منهن مختلفة من الأخرى نصا وحرفا في جميع المجالات. الفكر العربي ليس بوحيد وهو يختلف إختلافا كبيرا في البقاع العربية. ولذلك أن مصطلح 'المرأة في المجتمع العربي' ليس إستعمالا دقيقا رغم كون المجتمع مجتمعا إسلاميا. وبرغم كل هذه الإختلافات أن هناك تشابه كثير بين النساء العربيات وأحوالهن.

والباب الثاني يبحث عن أحوال النساء في الزمن الماضي في دولة الكويت، وقبل الوصول إلى مناقشة أحوالهن نقدم أوضاعها التاريخية بالإيجاز

ونذكر عن إكتشاف النفط وتأثيرها في تقدم البلاد ونظام السياسة في الدولة. ونبحث في هذا الباب عن جهود النساء في سبيل الديموقراطية ودورهن في المقاومة ضد إحتلال العراق وجهودهن لنيل الحقوق السياسية بعد الإحتلال. وبعد ذلك أتطرق إلى مناقشة جديدة حول حقوق المرأة السياسية التي تجري الآن في المجتمع والبرلمان الكويتي وآراء المؤيدين والمعارضين. وقد شهد شهر مايو لعام ٢٠٠٥م مناقشة ساخنة حول هذه القضية. وأخيرا أصدرت الحكومة الكويتية حكما بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٠٥م يمنح كل الحقوق السياسية للنساء ناخبا ومنتخبا ، وهذا واقع تاريخي ومعلم في طريق الأعمال السياسية للنساء.

والباب الأخيريناقش حول ترقية النساء في المجتمع الكويتي ومشاركتهن في قوة العمل والجمعيات النسائية ، وحول القضايا الإجتماعية التي تواجهها النساء فيها ، ويبحث عن حدود الجنسية والإسكان ، وعن إنبثاق جمعيات نسائية كويتية وأعمالها المتنوعة في المجتمع.

التغيير الإجتماعي يختلف في فاعليته وتأثيره من مجتمع إلي مجتمع آخر ، وينبغي أن يكون التقدم والتطور متعادلا بين أعضاء المجتمع ، وشائعا في كل مجالات الحياة ، هذا هو تعريف ديمقراطي عن التقدم ، فلا بد علي كل مجتمع أن يسرع إلي التقدم بغير إنكار إرطباته بالتقاليد القديمة.

الباب الأول: المرأة في العالم العربي

تحتل دول العالم الإسلامي جزءا كبيرا من سطح الأرض تمتد من أقصى الشرق من آسيا إلى أقصى الغرب من إفريقية ، وللعالم الإسلامي موقع إستراتيجي ممتاز بين مناطق العالم الأخرى ، وعلى هذه الرقعة الواسعة تقع اثنتان وخمسون دولة إسلامية تختلف فيها نسبة عدد المسلمين ، فهناك دول إسلامية والتي يشكل المسلمون فيها أغلبية كبيرة ، ودول أخرى تزيد فيها نسبة المسلمين قليلا على نصف المجموع السكاني، وهذا بالإضافة إلى الأقليات الإسلامية. يزيد عدد المسلمين اليوم على المليار ، وتكون نسبتهم حوالى أكثر من ٢٥ % من سكان العالم وتتوسط هذه الدول الإسلامية جميعها المنطقة العربية - في الشرق الأوسط - التي تحتل المكان المركزي في العالم الإسلامي.

قد شهدت البلاد العربية تحولات إجتماعية وثقافية وإقتصادية في ربع القرن الأخير من الماضي ، وكانت هذه التحولات واضحة في النساء العربيات ، وتقدمن إلى التعلم كما يورطن في النشاطات الإجتماعية والثقافية، وكافحت المرأة للحقوق السياسية كما دخلن إلى الصحافة والأدب. ففي مصر مثلا طلبت المرأة بواسطة الصحافة والكتابة للإصلاح الإجتماعي والسياسي ، ولذلك كانت مصر مركز الإصلاح والثقافة في قضايا نسائية. والمرأة في سورية أيضا كانت في سبيل النضال للحرية من رق السطوة الذكرية والأمية. ومجلتان 'الفتاة' في مصر و 'العروس' في سورية حملتا لواء ثورة المرأة في هتين الدولتين.

وفي البحث الدقيق يقسم الدارس الدول العربية في ظل التشريعات الجارية فيها إلى مجموعتين:

١) دول تتيح للمرأة فرصة لممارسة حقوقها السياسية للتصويت والترشيح لمجالس النواب والمجالس الشعبية المحلية. وهذه الدول هي : مصر وسورية والعراق ولبنان وفلسطين والأردن وتونس والمغرب والصومال والسودان وموريتانيا وإليمن وعمان والبحرين وقطر والجزائر واندونيسيا وملیزیا وباكستان وإيران وأفغانستان وأخيرا في الكويت.

إن مصر أول دولة في العالم العربي التي أتاحت للإناث حق الإقتراع والترشيح، حيث أن الدستور المصري الصادر عام ١٩٥٦م في المادة رقم ٣١ منح هذا الحق ، وتستطيع هناك للمرأة أن تنضم في الأحزاب السياسية والترشيح لعضوية مجلس الشعب وعضوية مجلس الشورى وعضوية المجالس الشعبية المحلية.

يثبت الدستور السوري في المادة ٤٥ حق المرأة السياسي يتيح لها مساهمة كاملة في الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية.

أما في قطر شاركت المرأة في السياسة في سنة ١٩٩٩م في إنتخاب مجلس البلدي ناخبا ومنتخبا ، ولكنها لم تستطع لها لمشاركة في إنتخاب للمجلس النيابية.

وحاليا تبلغ نسبة تمثيل المرأة في بعض البرلمانيات العربية ٣% ، وأحيانا ٢% وحتى إلى الصفر. ولكن هذا الرقم يصل إلى ١١% في تونس ، و ٤,١٠ في سورية ، و ٢% في مصر، و ٥,١١% في المغرب.

٢) دول تحرم للمرأة حقوقها السياسية كما كانت هذه حالت الكويت قبل التشريع الذي أصدرها البرلمان في مايو من السنة الجاري.

فإذًا نقول أن نسبة المرأة في ممارسة حق السياسي ضئيلة ومحدودة ومعدومة في معظم البلاد العربية ، وإتاحة مناصب القيادية تكون على حسب الجنس لا على المهارة أو القدرة ، ومعظم المناصب التي تعطي للمرأة في البلاد العربية مناصب تنفيذية أو تقليدية ، لا مناصب قيادية التي تعترف بها مؤهلها.

تبلغ نسبة المرأة في المؤسسات التشريعية في البلاد العربية إلى ٤% في حين تبلغ نسبتها في البلدان المتطور إلى ١٠%.

ومشاركة المرأة العربية في السلطة التنفيذية أيضا محدودة ، ففي سورية وزيرتان، ومعاونة وزير ورئيسات دوائر وأقسام وعضوات في المكاتب التنفيذية ومجالس المدن والبلدات. وفي الأردن وزيرة وفي فلسطين وزيرة وفي تونس وزيرة وفي الجزائر وزيرة وفي السودان وزيرتان وفي ليبيا وزيرتان وفي مصر وزيرتان وفي عمان وزيرتان.

والمرأة السورية تعمل في العمل الدبلوماسي أيضا ، ودخلت أولا إلى هذا المجال في عام ١٩٥٣م ، وتم تعيين أول سفيرة عام ١٩٨٨م ، والآن هناك سفيرتان ، و ٣٠ امرأة دبلوماسية ، وتصل نسبتهن إلى مجموع العاملين ١٠%. وكذلك تعمل المرأة السورية كزعيمة الأحزاب السياسية وفي قيادات الفرق وأحزاب الجبهة التقدمية. وفي لبنان تبلغ نسبة الدبلوماسيات إلى ١٠%. وفي الأردن كانت هناك أول سفيرة في عام ١٩٧٠م[1] ، ولكن الأن لا توجد لديه أي سفيرة.

وتقدر نسبة المرأة المرأة العاملة في السلك الدبلوماسي في البلاد العربية المختلفة هكذا: في لبنان ١٠% وفي مصر ١٤% وفي ليبيا ١٢% وفي المغرب ٢,١٢% وفي تونس ١,٥٩% .

وقد دخلت النساء العربيات في مجال القضاء أيضا ، وكانت المغرب أول دولة التي فتحت باب القضاء أمام المرأة ، فعينت أول قاضية عام ١٩٥٩م. والآن تعمل كثيرة من النساء في القضاء في الدول العربية. والأرقام التالية تشير إلى عدد القاضيات : في المغرب يصل عددهن إلى ٤٤٢ أي بنسبة ٥٠% تقريبا وفي لبنان ٥٥ (١٦%) وفي سورية ١٧٠ (٣٨,١٣%) وفي اليمن ١٦% وتوجد في الأردن حاليا خمس قاضيات ، وفي عمان هناك أربع قاضيات ، وفي الجزائر تقضي ٥٠٠ امرأة في المحكمة. ودخلت المرأة التونسية في سلك القضاء عام

[1] معلومات هذه الفقرة مشتقات من بحث أعدة د. أحمد البستان ، قدمه لمنتدي المرأة في دمشق ٢٠٠٣م. (جمانة طه ، المرأة العربية في منظور الدين والواقع : دراسة مقارنة. من منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق،٢٠٠٤، صفحة ٢٢٦.

١٩٦٨م ، وازداد عددهن في التسعينات حتى وصل إلى ٢٩٠ ، أي بنسبة ٢٢% من المجموع العام للقضاة. وفي السودان يصل عدد القاضيات الآن إلى ٧٦ قاضية.

إن الحديث عن مكانة المرأة التركية يعد حديثا موسعا حيث عملت في مجالات كثيرة ، وأن تركيا أنتجت العديد من النساء المعروفات في العالم كعالمات وأكاديميات وسياسيات وفنيات بالإضافة إلى بعض سيدات الأعمال البارزات . كما أن للمرأة اليوم مكانة ودورا في كافة النشاطات والفعاليات الإجتماعية.

إن أول امرأة تقلدت فيها منصبا وزاريا كان عام ١٩٧١ م وفي ١٩٩٣ م تانسو تشلير أصبحت أول امرأة تركية تتقلد منصب رئيس الوزراء. والآن في تركيا ٢٤ امرة عضوا في البرلمان. أن نسبة النساء ضمن الأكاديميين تمثل ٧٦ في المئة في التعليم العالى و٣٢ في المئة من الأساتذة و٥٤ في المئة في الكتاب والصحافيين و ٢١ في المئة من الفنانات ٢٥ في المئة محاميات ممارسات و٥٨ في المئة من العاملين في القطاع الزراعي من النساء وتشكل المرأة نسبة ٣٦% في المئة من القوي العاملة. ونسبة المرأة في الخدمات الإجتماعية والشخصية إرتفعت من ٣,١ في المئة عام ١٩٧٠ م إلى ١٠ في المئة عام ٢٠٠٠ بينما ارتفعت من ٠,٥ في المئة إلى ٣ في المئة نسبة المرأة العاملة في مجالات المالية، والتأمين ، والعقارات والتجارة الحرة.

وقد تم إفتتاح أول جامعة للفتيات في عام ١٩١٤ م ، كما تأسست المدارس الثانوية والجامعات للفتيات خلال الفترة الأخيرة من حكم العثمانيين حيث كانت أداة لتخريج عدد كبير من النساء المتعلمات اللاتي قمن بعد ذلك بدور أساسي في السنوات اللاحقة في تأسيس الجمهورية. إن نسبة الأمية بين النساء التركيات كانت في عام ١٩٧٥ م ٦٥ في المئة وبين الرجال ٣٠ في المئة وفي عام ٢٠٠٠ م إنخفضت الأمية بين النساء إلى ٢٧ في المئة و٧ في المئة بين الرجال.

إن التعليم خطوة أولى في تنمية الرجل عموما والمرأة خصوصا ، لأنها مربية أولى للأسرة ، وينبغي على المجتمع تذليل الحواجز والصعوبات التي تقف أمام تعليم المرأة. وقد إعتنى بعض الحكومات العربية بهذا الأمر فتواكب البنات والأولاد في مجال التعليم.

وقد حدث نمومقبول في التعليم العالى في البلاد العربية خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن الماضي ، وتشير الدراسة التي جرت في التعليم العالى أن نسبته تصل إلى ٢٠% في البلدان العربية. وأن عدد النساء في مرحلة التعليم العالى يفوق عدد الرجال في بعض البلاد.

وجدير بالذكر هنا أن المجتمع العربي رغم كل ترقيتهم ونموهم في المجالات التعليمية والإقتصادية والإجتماعية أنه لم يخلص من الأمية. وتشير الإحصائات أن معدل الأمية (رجال ونساء) في المجتمع العربي لا تزال أعلى من المعدل الدولي وأعلى من معدلها من الدول النامية. وهناك ٦٠ مليون أمي في

الدول العربية ومعظمهم نساء[٢]. وهذه الأمية تسيئ أحوال النساء وتعرقل أمام جميع نموهن.

المرأة في دول الخليج العربي

يُبحث في الصفحات التالية أحوال النساء في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي : المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين وعمان وقطر. ونخص بالذكر أحوال النساء ومكانتها في المجالات التعليمية والمهنية والإجتماعية والسياسية .

يمكن أن نقول أن التطور والتقدم يبدأ في دول مجلس التعاون الخليجي منذ إكتشاف النفط في المنطقة ، وكانت هذه الدول مستعمرات تحت سيطرة الدول الغربية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، وكان إكتشاف النفط معلّما في تقدم البلاد العربية وتطورها . والجدول التالى يشير إلى موقع دول مجلس التعاون الخليجي في نهاية القرن العشرين .

١) الإحصاء الأساسي في دول مجلس التعاون الخليجي [٣]

---

[2] جمانة طه ، المرأة العربية في منظور الدين والواقع : دراسة مقارنة. من منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق،٢٠٠٤، صفحة ٢٨١.

[3] Manorama Year Book 2005 ,Malayala Manorama Press, Kottayam , Kerala 2005 and India Book of the Year 2003, Encyclopaedia Britannica , The Hindu, Published by Aalok Wadhwa for Encyclopaedia Britannica (India) Pvt.Ltd,2003.

الدولة	تعداد السكان في مليون	الرجال بالنسبة المئوية	النساء بالنسبة المئوية	إيراد لكل فرد (في الدولار)	التعليم بالنسبة المئوية	التعليم في النساء
المملكة العربية السعودية	٢٣,٥	٥٥,٣٣	٤٤,٦٧	١٠,٥٠٠	٦٣	٤٦,٣
الإمارات العربية المتحدة	٢,٩	٦٧,٥٤	٣٢,٤٦	٢٢,٠٠٠	٧٩	٨٠
الكويت	٢,٥	٦٠,٠٤	٣٩,٩٦	١٥,٠٠٠	٧٩	٧٦
قطر	٠٦١	٦٥,٩	٣٤,١	٢١,٥٠٠	٧٩	٨٠
البحرين	٧٢.	٥٨,٦	٤١,٤	١٤,٠٠٠	٨٥	٧٩
عمان	٢,٨	٥٦,٨	٤٣,٢	٨,٣٠٠	٥٩	٥١

التعليم في دول الخليج العربي

إن الدول العربية تختلف في نوعية التعليم وجودته كما تختلف في الأحوال الإقتصادية والعادات الإجتماعية والأنظمة السياسية ، لكن مع هذه الإختلافات كلها ترى بعض المميزات العامة في التعليم عند العرب ، ومن أهمها :

١) نمو سريع في المعاهد التعليمية

٢) إزدياد هام في مستوى التعليم بين الرجال والنساء

٣) إدارة الحكومة وتمويلها وتوظيفها على المعاهد

٤) إتجاه جديد في تخصيص المؤسسات التعليمية

٥) نشوء بعض المؤسسات التعليمية في الأسلوب الغربي

٦) الإعتناء بالموضوعات الإسلامية في المناهج التعليمية

٧) تعليم محدود في الدول الخارجية .

مستوى التعليم في البلاد العربية

وقد كثرت المؤسسات التعليمية في البلاد العربية بسرعة ، وفي المملكة العربية السعودية -علىسبيل المثال- كثرالتسجيل والإقبال علىالدراسة أكثر من ١٦٠ مرة منذ ١٩٥٢ م ، يعني من خمسة وعشرون ألف إلى أربعة ملايين[٤] ، وفي عمان يزيد هذا العدد من ٩٠٧ في سنة ١٩٧٠ إلى ستة آلاف حاليا.[٥] التعليم الإبتدائي لازم للأطفال في كل البلاد ، الأمية في البالغين قد خفضت إلى ٢٠% في كثير من الدول العربية مثل لبنان والأردن والبحرين والكويت.

التسجيل للدراسة في المؤسسات التعليمية

زيادة التسجيل في القائمة ظاهرة بين الأولاد والبنات ، ولكن تسجيل البنات أقل من تسجيل الأولاد، وهو يتفاوت من ٨٥ % إلى ٩٥% بالنسبة إلى تسجيل الأولاد في معظم البلاد ، ويكون العدد في بعض الأحيان على العكس : أن عدد الطالبات في البحرين والأردن أكثر من عدد الطلاب في المدارس الإبتدائية والثانوية، وفي لبنان والإمارات العربية المتحدة تتعلم الطالبات أكثر من الطلاب في المدرسة الثانوية ، وفي الجامعات يفوق الطلاب الطالبات في العدد ، يعني

---

[4] 1952 Saudi figures from Alfred Thomas Jr. Saudi Arabia , *A Study of the Educational System of the Kingdom*, Tempe Arizona : American Association of Collegiate Registrars,1968, P 40; recent figures from Saudi Arabia Monitary Agency

[5] Figures from Ministry of Higher Education , Sultanate of Oman , The University of the 21 st Century ,Muscut,2001, P.525.

١٣-٢٢% يقابل ٩-١٤% في الطلاب الأتراب ، والعكس أيضا موجود فيها : في جامعة الإمارات العربية المتحدة مثلا أن عدد الطالبات يصل تقريبا إلى نسبة ٢/٣ في ثلاثين ألف طالب ، وفي المملكة العربية السعودية عددها أكثر من نصف في الجامعات. وتشكل الطالبات ٦٥% في عدد الطلاب في جامعة سلطان قابوس في عمان ، وبالإضافة إلى ذلك تفوق الطالبات الطلاب في معدّل الدرجات.

كانت نسبة الأولاد في التعليم العالى في الدول العربية ١٥% في سنة ١٩٩٧ م ، وكانت أكبر من النسبة التي كانت موجودة في البلدان السائرة في طريق النمو(١٠%) ، وأقرب إلى النسبة العالمية (١٧%) ، وأبعد جدا عن النسبة في البلدان الصناعية (٦١%). ولكن نسبة الطالبات العربية للتعليم العلى(١٢,٤%) في سنة ١٩٩٧ م بعيد عن النسبة العالمية (١٦,٧%)[٦] .

التسجيل في المؤسسات التعليمية[٧]

الدولة	التسجيل في المائة من الطلاب الأتراب			تسجيل البنات بمقارنة نسبة الأولاد	
	الإبتدائية	الثانوية	الجامعية	الإبتدائية	الثانوية
المملكة العربية السعودية	٦١	٤٨	١٦	٩٧	٩٨

[6] UNESCO Regional Office for Education in the Arab States, Beurut, *Higher Education in the Arab States*, Beirut, February,2002,P.6.

[7] Wolrd Bank, Education in the Middle East and the Norht Africa: A strategy Towards Learning for Development, Washinton DC, 1998, PP: 8, 39, 43-45; and UNESCO,World Education Report 2000, (Paris,2000) PP 136-58.

الكويت	٦٢	٦١	١٩	٩٧	١٠٠
قطر	٨٧	٦٧	٢٧	٩٨	٩٨
الإمارات العربية المتحدة	٧٨	٧١	١٢	٩٦	١٠٦
عمان	٦٩	--	٨	٩٤	٩٦
البحرين	٩٨	٨٣	٨	١٠٢	١٠٨

التعليم العالى

يوجد في البلادالعربية كثير المعاهد للتعليم العالى ، وهناك ١٧٥ جامعة و١٣ جامعة إسلامية و١٤٠ كلية ، وكثيرة منها الكليات التكنولوجية والطب والهندسة وغيرها في اثنتي وعشرين دولة من أعضاء جامعة الدول العربية [٨] ، ويختلف عدد الطلاب هنا حسب تعداد السكان ، ففي مصر مثلا تمتلأ بعض الجامعات بمائة ألف من الطلاب بينما يصل عددهم إلى خمسة عشر ألف في الكويت والبحرين والعمان [٩] .

الدراسات الإسلامية

تشتمل المناهج الدراسية المعلومات الإسلامية إلى حد كبير في معظم البلاد العربية، وتختلف هذه النسبة حسب آراء الحكام والوضع الإجتماعي في البلاد . تستغرق الدراسات الإسلامية عشرين بالمائة من الساعات الفصلية الإجمالية في كل سنة في البحرين والكويت والأردن ومصر بينما تستفيد بها في المملكة

[8] UNESCO Beirut, Higher Education in the Arab States, P. 10-11

Jawaharlal Nehru University Library
TH-12390

العربيـة السـعودية مـن ١٥% إلـى ٣٢ % مـن السـاعات فـي مختلـف الفصـول والأوقـات وفـي قطـر تتفـاوت بين ٨ و ٢٠ % فـي الفصـول ، لكن فـي لبنـان التـي يزيد فيها عدد غير المسلمين فـي المجتمـع لا تتضـمن المنـاهج التعليميـة الدراسـات الإسلامية في مدارس الحكومة.

نفوذ الحكومة والمعونات المالية

الحكومة تدير وتموّل على التربية والتعليم في معظم البلاد ، وتمنح التربية والتعليم مجانـا لكل المـواطنين إلـى حـد مـا ، وتعين المنـاهج التعليميـة حتـى فـي المعاهد الأهلية ، والمدرسون موظفوا الحكومـة. تعمل فـي معظم البلاد إدارتـان تحت إشراف وزارة التعليم والتربيـة ، والأولـى تراقب علـى التعليم من روضـة الأطفال إلى المرحلة الثانوية ، والثانية للتعليم العالى ، وهنـاك إدارة خاصـة لتعليم البنات كما كانت في المملكة العربية السعودية حتى عهد قريب .

تنفق البلادالعربية بين ١٣ و ٢٥ % تقريبا من ميزانيتهم الداخليـة للتعليم ، وهذا المبلغ يصل إلى ٥,٤ % من إنتاجهم المحلي الإجمالى، وهو مساو للمستوى الأمريكي الشمالى وأكبر من المستوى العالمي(٤,٩%)[١٠].

---

[9] UNESCO Beirut, Higher Education in the Arab States ,P 9,17,25,39; Ministry of Higher Education of Oman ,The University of the 21st Century, P 446 and 462.

[10] World Bank, Strategy, P.13 and UNESCO, World Education Report 2000, P 118 and 164-66 (1996 data).

أحوا ل المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي

المملكة العربية السعودية.

وكانت البنات محرومات من حق التعليم في المملكة العربية السعودية قبل أن يقوم ملك فيصل بن آل سعود بتأسيس أول مدرسة للبنات ، لكن التعليم اليوم عام وشائع بين النساء السعوديات ، هناك كثير من الكليات والمدارس الابتدائية والثانوية للبنات ، وحرم خاص للبنات في جامعة ملك سعود .

كانت النساء السعوديات يذهبن إلى الدول الأجنبية مثل أمريكا وأوربا للتعليم العالى على نفقة الحكومة ، وكان عددهن خمسة آلاف تقريبا في العام ١٩٨٠م طبق إحصاء حكومي، ولما إنتشرت الإمكانيات التعليمية في المملكة توقفت الحكومة عن منح المكافأة للطلاب والطالبات للذهاب إلى الخارج ، والآن يذهب الطلاب إلى الدول الأجنبية للتعليم العالى على نفقاتهم الخاصة ، و لكن على الطالبات أن يصاحبن محرمهن ، هذا في الحقيقة حاجز كبير أمام الطالبات الذكيات.

في بدإ إكتشاف النفط كانت الحكومة السعودية مضطرة للإعتماد على الموظفين الأجنبيين والعمال المتدربين في كل مجال بسبب نقص المواطنين ، ولذا اهتمت الحكومة أن تؤسس مؤسسات حكومية في شتى المجالات . وأسست مؤسسات تدريبية للبنات لإعدادهن للخدمات المدنية والوظائف الحكومية والأعمال المهنية. وتشجع الحكومة السعودية كل أنواع التربية خاصة تربية

النساء ، وتحرض الطالبات لتعليم الطب والتمريض لأن المملكة تواجه نقصا كبيرا في الطبيبات والممرضات في المستشفيات ، وبالإضافة إلى ذلك أن النساء السعوديات يفضلن الطبيبات على الأطباء ، والمستشفى هو المكان الوحيد الذي يجيز المرأة للعمل مع الرجال بدون حجاب. وكان خبرا هاما في الصحف السعودية في ١٩٨٤ م أن طالبة الطب إسمها 'أمل ابراهيم ناصر الهميدان' نالت الرقم الأعلى في الإمتحان الذي جرى بين ٨٩ طبيب سعودي وأجنبي لحصول عضوية في كلية الطب الأيرلندية.

العلوم الطبيعية مثل البيولوجياوالكيمياء والفيزياء والبيوكيمياء والهندسة في علم الوراثة والتقنية الإعلامية وغيرها قد فتحت أبوابها أمام النساء السعوديات. حققت السعودية منذ الستينات تقدما كبيرا في مجال تعليم الإناث. تشكل الإناث حاليا ٤٦بالمئة من طلبة المدارس الثانوية و ٥٨بالمئة من الطلاب الجامعيين

تتمتع النساء السعوديات بالفرص الواسعة في مجال الوظائف المهنية ، والتمييز الجنسي تساعد النساء للحصول على الوظائف لأنه لاحاجة لها إلى المنافسة مع الرجال في مجالات الوظائف ، وهناك كثير من طبيبات ومهندسات ومعلمات وعاملات حتى في التلفزيون والراديو والصحف من بين النساء السعوديات . وتعمل معظم الموظفات والعاملات نظرا إلى تطور الوطن أو إلى تطوير شخصيتهن ، لا إلى كسب المال أو كمدخر للأسرة.

وتشكل النساء ١٥بالمئة من قوة العمل. وتعمل النساء أساسا في التعليم والرعاية الصحية وفي وظائف الخدمة المدنية التي يسهل عزلها على أساس الجنس. تستثمر النساء السعوديات أموالا في عقارية ثابتة وفي تجارات مختلفة مثل المطاعم والمتاجروالمصانع المنسوجة والزخرفة الداخلية. والحكومة تشجع هذه المشروعات بمنح القروض من مصارف الحكومة. منصب المستشارة القانونية منصب جذاب عند النساء ، وهن يتناولن القضايا النسائية في المحكمات وخارجها، والكلية الشريعة ضمّنت القوانين المدنية والجنائية في المنهج الدراسي مع العلوم الشرعية.

في المملكة كثيرة من الجمعيات الخيرية النسائية التي تعمل في ميادين شتى ، بعضها تعمل بين النساء الأميات وتشجعهن للحصول على التربية والتعليم، وبعضها تعلّم النساء الفقيرات الأعمال إليدوية كالخيط والتطريز، والجمعية الخيرية النسائية 'النهدة' بالرياض تدرب النساء الكمبوتر.

هذه التطورات التي حصلت عليها النساء السعوديات في شتى المجالات سببت في ثورة إجتماعية ، وبرغم كل هذه التطورات تواجه الإناث فيها عقبات إجتماعية كثيرة. وحسب مصادر البنك الدولي ما تزال ٣٦بالمئة من النساء الراشدات أميات في مقابل ١٧بالمئة من الرجال الراشدين .

ويقال أن الإعتماد على الذات قليل بين النساء السعوديات لأنهن مضطرات لإعتماد على الرجال لكل حوائجهن في الحياة ، وهذا يقلل الثقة بالذات في النساء

ولا تستطيع النساء الحصول على رخصة قيادة سيارة، كما يمنع أن يقود سياراتهن رجال من غير أفراد عائلاتهن. ولا تعترف الحكومة حقوقهن السياسية كما لا تعترف للرجال. بالرغم أنها تتسم ببطء نحو التغيير الاجتماعي ، إلا أنه يشهد تغيراً في وضع المرأة ، فزيادة نسبة قطاعات العمل تبعا للزيادة في أعداد الملتحقات والحاصلات على الشهادات العليا في مختلف التخصصات وزيادة في أعداد الجمعيات النسائية حيث وصل إلى ١٩ جمعية نسائية منتشرة في أنحاء المملكة وفي الساحة الثقافية من مفكرات إلى كاتبات إلى أديبات إلى عضوات في الغرفة التجارية وصاحبات شركات ، بالرغم من تقديم العريضة من رجال الأعمال عام ٩٠ إلى رئيس مجلس الشورى لإعطاء دور أكبر للمرأة في الحياة العامة ورفض ذلك الطلب ، نرى تحركاً لإشراك المرأة الآن في المجلس البلدي الذي سيقام للرجل والمرأة سواء .

البحرين

كانت دولة بحرين مركز التجارة عبر القرون في الزمن الماضي ، وقد تجاوزها الأجيال الكثيرة ، وتبادلوا الآراء والأفكار فيما بينهم ، ولذلك كان قلب البحرين مفتوحا إلى كل فكر جديد ، والناس مستعدون ومنفتحوا العقل لإستقبال آراء عصرية، ولذا تعامل البحرين مع نسائها معاملة جيدة دون البلاد العربية الأخرى.

فتحت المدرسة الأولى للبنات سنة ١٩٢٠ م في البحرين قبل سنوات كثيرة لافتتاح المدارس النسائية في سائر الدول في الشرق الأوسط ، وكان البنات يغادرون المدارس في ذلك الزمن قبل سن البلوغ للزواج المبكر.

مستوى التعليم اليوم مرتفع بين النساء البحرينيات ، وازدادت نسبته من ٤٠% في ١٩٧٠ م إلى ٦٤% في ١٩٨٠م وإلى ٧٦,٧ في ١٩٩٥م. حققت النساء مكاسب كبيرة في مجال التعليم إذ انخفضت نسبة الأمية بينهن من ٤١بالمئة سنة ١٩٨٠م إلى ١٩بالمئة سنة ١٩٩٨م. وتشكل النساء الآن غالبية الطلاب الجامعيين البحرينيين ، يجوز التعليم المختلط فيها في كلية الطب والمعهد الخليجي للفنون والكلية الجامعة للعلم والفنون والجامعة الخليجية.

الفرص المهنية المرتبطة بالمصارف والموارد المالية والهندسة والطب والقانون والتمريض وغيرها أيضا مفتوحة أمام النساء البحرينيات ، وهناك بعض القضاة من بينهن خلافا عن البلاد العربية الأخرى. والإدارة لبعض الوزارات هي المنصب الأعلى الذي تملك النساء في البحرين ، وتصل نسبة النساء بين موظفي الحكومة إلى ٤٥%.

الحكومة تشجع النساء في كل مجال ، والقانون المدني في البحرين يضمن فرصا متساوية في الترقية والتدريب والمساوات في الأجور، وتمنح العطلة الأمومة للحاملات .

وزارة العمل والشئون الإجتماعية تخطط خططا كثيرة ومختلفة لترقية النساء كالتدريب للعمال الإجتماعي ، والتشجيع للصناعة الخفيفة التي تعمل فيها النساء ، والتعاون مع الجمعيات النسائية في الأمور الإجتماعية والصحية . وجدير بالذكر هنا أن النساء مع هذه التطورات كلها يواجهن بعض العقبات في شتى المجالات ، رغم أن الفرص التعليمية للنساء تزيد يوما بيوم والطالبات ينتفعن بهذه الفرص الواسعة ، أن المنافسة للمنح الدراسية الخارجية ليست على أساس التسوية وغير التقييد ، لأن عشر منح مهمة للتعليم في الخارج محجوزة للأولاد فقط ، وتشكو بعض النساء مع أن الأعمال والمهن متزايدة بينهن لكن توظيف النساء إلى المناصب العليا بطيئ وقليل جدا. ويُتهم أن تأثير المملكة العربية السعودية على البحرين سبب لهذا التخلف.

يوجد كثير من الجمعيات الخيرية النسائية في البحرين ، بعض النساء العاطلات عن العمل يخدمن هذه الجمعيات ، تجمع الجمعيات تبرعات مالية لمناهج مختلفة كتغذية الأسر الفقيرة وعناية الأمور الصحية وأمور الأطفال ومشروع الأسرة وغيرها، و بعض الجمعية تعلّم النساء مهارة جديدة ، وتدير رياضة الأطفال وترتّب ترتيب الرحلة للنساء العاملات وتزور المصابين بالمرضي العقلي وتعيّن اللجنات المختلفة للدراسة عن حوائج النساء وقضاياهن.

ويقال أن الفتيات من الجيل الجديد اللاتي تلقين التعليم العالى حتى من الخارج راسخات في الحفظ على شعائر الدين كالحجاب وغيره رغم تطوراتهن

في المجالات التعليمية والمهنية والإجتماعية . كما تشهد عليه بعض الكهولة على هذا أن بناتهن اللاتي تلقين التعليم من أمريكا وأوربا حافظات على القيم والآداب الإسلامية في الحياة وفي المجتماع. وتبين هؤلاء البنات " أن ما نشاهد في الحرم الجامعي في أمريكا وأوربا شنيع ومخجل ، ولذا نختار القيم الإسلامية في الحياة ، ويصون الحجاب الإسلامي من الأنظار الشهوانية ونتمتع بحرية كاملة ولا يعني أحد بشؤوننا"[11].

كان زواج البنات مبكرا في الزمن القديم ، لكن الآن ترفض البنات المثقفات الزواج المبكر، ويتزوجن متأخرا ، أحيانا بعد العشرين. ويتبع أهل السنة المذهب المالكي و الشيعة المذهب الجعفري في أمور الزواج والطلاق والوراثة ، ولكن المغتصب أو الزاني يُحكم بالحبس تابعا للقانون الجنائي الحديث علىأساس مجموعة قوانين فرنسا مختلفا عن البلاد العربية الأخرى .

وصدر دستور البحرين عام ١٩٧٣م وطبقا للدستور تعرض السياسة الأقتصادية والمالية على المجلس الوطني كما نص على مجانية التعليم والعلاج الطبي والأحزاب السياسية محظورة .

تولى الملك حمد بن عيسى آل خليفه مقاليد الحكم في مارس عام ١٩٩٩م بعد وفاة والده .وخطت البحرين خطوات متقدمة على صعيد الإصلاح السياسي

---

[11] Arab Women in the Gulf, Nasta Ramazani, *The Middle East Journal*, Volume 39, No 2, Spring 1985, Page 267.

وذلك بإرساء الديمقراطية وسيادة القانون منذ ان صادق شعبها على ميثاق العمل الوطني وصدور الدستور في فبراير عام ٢٠٠٢م.

وإنشاء المجلس الوطني في اكتوبر من العام نفسه كما قامت البحرين بتعزيز الضمانات الدستورية للحقوق والحريات السياسية من خلال مرسوم ملكي صدر عام ٢٠٠٢م ينص على إنشاء المحكمة الدستورية وصدور قانون النقابات المهنية وتأكيد دور المرأة ومكانتها في المجتمع ونيل حقها الدستوري في التصويت والترشيح إضافة إلى مشاركتها في مختلف الأنشطة الإجتماعية من خلال المجلس الأعلى للمرأة. وفي البحرين تشارك المرأة في الأعمال السياسية، وللنساء حق للتصويت والترشيح في البحرين ، وتبوأت المرأة هنا منصب وزارة الصحة وكذلك أربع نساء في مجلس الشورى ، وقبل ذلك تم تعيين أول سفيرة للبحرين في فرنسا وأول وكيلة وزارة في وزارة العمل وقد تم تشكيل 'المجلس الأعلى للمرأة' في البحرين مهمته تقديم النصح للحكومة بخصوص شؤون المرأة. ويتألف هذا المجلس من ١٤ خبيرا برئاسة الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، زوجة الأمير.

الإمارات العربية المتحدة

فتحت أول مدرسة حكومية في الإمارات العربية المتحدة في العام الدراسي ١٩٥٥/١٩٥٦م في الشارقة، والأساتذة فيها الكويتيون ، ثم فتحت المدارس في الإمارات الأخرى ، وقبل هذا كان التعليم يوفر في الكتاب حيث أن

الأطفال كانوا يحفظون القرآن ويتعلمون بعض من الرياضيات ، وكانت البنات يغادرن الكتّاب بعد البلوغ للزواج[١٢] .

ولما تشكّلت الإمارات العربية المتحدة في سنة ١٩٧١ م كان النظام التعليمي تحت إشراف دولة الكويت ، ثم هيمنت حكومة الإمارات العربية المتحدة علىهذه المدارس ووضعت مناهج التعليم الحديث. والآن هناك فرص متساوية للبنات في كل مراحل التعليم ، ويتبع الإمارات منفصلا في كل المراحل إلا في الجامعات. وقد زادت معدلات أمية الراشدين (٢٧بالمئة) عن أمية الراشدات (٢٣بالمئة) سنة ١٩٩٨م . وقدرت نسبة الأولاد الملتحقين بالتعليم الأساسي بـ ٨٣بالمئة ونسبة البنات بـ ٨١بالمئة سنة ١٩٩٨م.

فتحت جامعة 'العين' في سنة ١٩٧٧م ، والجامعة المحلية ضرورة لتعليم البنات لأنهن لا يأذن للذهاب إلى الخارج ، تختار الطالبات غالبا الموضوعات التقليدية كالعلم الإجتماعي والفنون ونادرا الموضوعات المعاصرة كالهندسة والطب والقانون. وتبلغ نسبة النساء من مجموع طلاب جامعة العين ٧٥بالمئة.

وفي هذه الأيام تدخل المرأة في الإمارات العربية المتحدة إلى المهنة والخدمة المدنية ، وتعزز الحكومة مشاركة المرأة في شتى المجالات، النساء يركزن على الأعمال البسيطة كالتعليم والأعمال الإجتماعية، ويفضلن وزارات

---

[12] Linda Usra Soffan *The Women of the United Arab Emirates*, (New York: Barnes & Noble,1980),P 51 .

التعليم والطب ووزارة الأعمال والشؤون الإجتماعية[١٣]، ولا تحب البنات عمل سكرتير والممرضة كما يرى في معظم البلاد العربية خوفا من إختلاط الرجال بالنساء . توظف النساء في الإمارات في الراديو والتلفزيون ، وكانت هناك معارضة شديدة في البداية ضد كشف وجوه النساء العاملات في تلفزيون أمام الرجال المشاهدين ، ولكنها إنتهت تدريجيا. تعمل النساء في الشرطة وفي الأعمال التي تتعلق بالنساء كالتحقيق الجنائي وتفتيش المطار وفحص السياقة ومراقبة السجينات. فأصبحت الأستاذة الجامعية والمذيعة والمهندسة وسيدة الأعمال والعاملة في القوات المسلحة الأمن والمحاماة وغيرها من المهن والوظائف ، وإلىوم تصل نسبة مشاركة المرأة هنا إلى أكثر من ٢٠% من الوظائف العامة في الوزارات الإتحادية ، وإلى أكثر من ١,٢٧% من الوظائف الإدارية العليا المرتبطة باتخاد القرار وتوجيه السياسات الإنتاجية والخدمية.

ولكن النساء لم يستطعن في الإمارات أن يصلن إلى المناصب الدبلوماسية حتى الآن ، وتشير دراسة التي أجرته وحدة الوكالة في دار الخليج الإماراتية أن ٨٣ % من السكان يعتقدون أن الوقت قد حان لمشاركة الإناث في الأعمال السياسية ، ولكن معظمهم إستبعدوا أن تشتغل المرأة بالمجال الدبلوماسي والقضاء. ويردون إمكانية في تولية المرأة منصبا دبلوماسيا في الخارج. وهناك أقلية يقول

---

[13] Nadia Youssef , *Women and Work in Developing Societies,* Population Monograph Series, No 15 Berkeley :1974) Institute of International Studies, University of California, p 34(

أن للمرأة أيضا حق للدخول إلى هذا المجال حسب شهادتهم الجامعية والخبرة العلمية.

وللنساء في الإمارات العربية المتحدة فرص واسعة كما تتمتع نظيراتها في المملكة العربية السعودية لاستثمار رؤوس الأموال في عقارية ثابتة ومصفق أو في محلات تجارية كدكاكين والبقالات وغيرها. يستثمرن الأموال في مجالات شتى، كالكوادر الإناثية تدير إستثمارات حجمها ١٢,٤ مليار درهم ، تتركز في التجارة والأعمال المصرفية والعقارات. وإحصاء رسمي يشير إلى أن نسبة مواطنات إماراتيات في ميادين العمل تصل إلى ٥٥% ، ونسبة صاحبات الأعمال من مجمل النساء العاملات تبلغ إلى ٤٥,٥%.

المرأة في البلاد العربية تتمتع بجميع الحقوق التي يمنحها الإسلام من ملكية الأموال ، وليس فيها أي فرق بين الرجال والنساء ، والحكومات أيضا تعترف بهذه الحقيقة. الظاهرة الواضحة في المجتمع العربي ، أن تعدد الزوجات تنقص عمليا حيثما كانت الزوجات مثقفات ، والنساء في الإمارات العربية المتحدة يشاهدن تعدد الزوجات بنظر إيجابي ، يعني لا يخفن منه ولا يرونه كتهديد في الحياة الشخصية ، ولما سألت بعض الطالبات الجامعية عن تعدد الزوجات قلن أن

الرجال المثقفين لا يحبون أكثر من زوجة واحدة ، ولذا تعدد الزوجات سوف يقل تدريجيا في المجتمع[١٤].

موقف المجتمع نحو مهنة المرأة أيضا يتبدل ببطئ ، وليس الجيل القديم يعترفها تماما، لكن في العصر الحاضر تستطيع للعاملات أن يحصلن إعتراف المجتمع إلى حد ما ، والحكومة أيضا تشجع النساء وتؤكد لهن كل التعاون في قضايا المهن . و تعمل النساء العربيات نظرا إلى تطور الوطن والتكامل الشخصي والإجتماعي لا إلى إعانة مالية، لأن الحكومة تساعد الناس لاتقاء حوائج أساسية في الحياة ، وإضافة إلى ذلك أن مشاركة النساء في شتى المجالات المهنية تساعد الحكومة أن تنجز الخطط التي تتعلق بالنساء. وما تزال المرأة معزولة إلى حد كبير عن المشاركة السياسية وفي عملية اتخاذ القرارات الحكومية علىالرغم من عدم وجود قوانين تمنع المرأة من شغل المناصب الحكومية العليا ، ولكن عددا قليلا جدا من النساء يشتغلن هذه المناصب. وأعلنت الشيخة فاطمة بنت مبارك ، زوجة الشيخ زايد رئيس الاتحاد ، سنة ١٩٩٨م أنه سيتم تعيين نساء بصفة مراقبات في المجلس الوطني الاتحادي لتدريبهن على تعيينهن في نهاية الأمر أعضاء أصليين. وقد عينت إمارة الشارقة خمس نساء من الأكاديميات في مجلسها الاستشاري (برلمانها المحلي) الذي يضم ٤٠ عضوا ، إلا أنه بات على المرأة الإماراتية الإنتظار مدة سنتين أخرى على الأقل لدخول

---

[14] Nesta Ramzani , *Muslim Women in the Middle East*, International Insight ,II ,No 1,Nov /Dec., 1981, pp 27-28

المجلس الوطني الاتحادي، بعدما أصدر رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في ٢٢ يناير ٢٠٠٣ م مرسوماً بتعيين أعضاء المجلس الأربعين من دون أن يكون بينهم أي امرأة .

كما وافق مجلس الوزراء على تأسيس المجلس الأعلى للأمومة والطفولة كهيئة مستقلة تضم الخبراء والمختصين في شؤون الأسرة والمرأة والطفل لوضع استراتيجية مستقبلية للنهوض بالمرأة. ومع ذلك ما زالت الغالبية العظمى من نساء الإمارات في البيوت بعيدا عن الحياة العامة.

دولة قطر

ينتمي سكان قطر إلى أصول وسلالات عربية وفدت إليها من شبه الجزيرة العربية خلال أوقات متفاوتة من القرنين السابع والثامن الميلاديين واستمرت حتى وقت مبكر من القرن التاسع عشر. وقد تعاقب على حكم قطر عدد من الحكام بداية بحكم الشيخ محمد بن ثاني من ١٨٥٠-١٨٧٨ وانتهاء بحكم الشيخ حمد بن خليفةآل ثاني الذي تولى الحكم في يوم ٢٧ يونيو عام ١٩٩٥م. يبلغ عدد سكانها حوإلى ٦١. مليون نسمة يسكن معظمهم في مدينة الدوحة العاصمة ، ويدين السكان بالدين الإسلامي. وتعد الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع وتعتبر اللغة العربية الرسمية للبلاد. تعتمد قطر في دخلها القومي على البترول منذ اكتشافه عام ١٩٣٩ ، وتصدير أول شحنه من عام ١٩٤٩م ، كما تتمتع قطر بموارد طبيعية ضخمة في مجال الغاز الطبيعي حيث بدأ حقل غاز الشمال باكورة

إنتاجه في فبراير ١٩٩٧م ، ويوصف الحقل بأنه يضم أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم وتزيد احتياطاته الإجمالية عن ٥٠٠ تريليون متر مكعب. وهناك صناعة الأسمدة الكيماوية والبتروكيماويات والحديد والصلب ومصنعا سوائل الغاز الطبيعي فضلاً عن بعض الصناعات المتوسطة. ومن أهم المراكز الصناعية الحديثة في الدولة منطقة رأس لفان الصناعية وتضم عدة مشاريع صناعية ضخمة على مساحة تقدر بحوإلى ٤٠ كيلومتراً مربعاً ويجاورها ميناء رأس لفان الحديث الذي تصدر بواسطة شحنات المكثفات والغاز الطبيعي المسال منذ أكتوبر ١٩٩٦م.

وبلغت نسبة المسجلين في التعليم الأساسي في سنة ١٩٩٠م ٨٩ بالمئة من الفتيات و بالمائة٩٠ من الأولاد. وكان معدل أمية الراشدين ٢٠بالمئة للرجال و ١٨بالمئة للنساء في سنة ١٩٩٨م. توفر الحكومة التعليم المجاني ، بادرالشيخ حمد منذ توليه الحكم سنة ١٩٩٥م إلى إطلاق عملية الإنتقال إلى الديمقراطية بمشاركة نسائية كاملة، ودعا إلى إعطاء دور أكبر للنساء في الحياة العامة. وعلى الرغم من إرتباطهن العميق بالتقاليد، فان النساء القطريات يخطون خطوات هامة نحو تحقيق المساواة مع الرجال.

شغلت النساء عدة مناصب حكومية في السنوات الأخيرة، وزادت نسبتهن في الوظائف الحكومية ٦١بالمئة بين عامي ١٩٩١-١٩٩٧م. وكانت معظم هذه

الزيادة في الوظائف المتدنية والإدارية، ولكن تم تعيين امرأة في منصب وكيل وزارة التربية والتعليم سنة ١٩٩٦م.

تعارض الغالبية من المواطنين القطريين، ذكورا وإناثا، أن تلعب المرأة دورا نشطا في الحياة العامة. وقد رسخت الخلفية الإسلامية التقليدية للأمة ، وخصوصا في أوساط كبار السن ، موقفا نقديا من التحديث على النمط الغربي ومن حقوق المرأة. وقد ساند الشيخ حمد حقوق المرأة ، ولكنه صرح بأن التغيير يجب أن يلتف بالمعتقدات التقليدية . ولا توجد مجموعات نسائية نشطة في البلاد. وما تزال المدارس وأماكن العمل تقوم على الفصل بين الجنسين .

. وعقدت قطر في مارس ١٩٩٩ م أول انتخابات في تاريخها. وترشحت ست نساء لعضوية المجلس البلدي الذي سيشرف على الإنتقال إلى الديمقراطية الكاملة في السنوات القليلة المقبلة. وشكلت النساء ٤٤بالمئة من مجموع الناخبين في تلك الانتخابات، ولكنهن فشلن في تقديم دعم كاف للمرشحات ، ولم تفز أي مرشحة. وتعمل المرأة القطرية في كل المجالات المهنية. فيها نائبة لرئيس المجلس الأعلىلشؤون الأسرة ووكيلة لوزارة التربية والتعليم العالى ووكيلة كليات ورئيسة أقسام بالجامعة ومديرة إدارات هامة. وتقدر نسبة مشاركة المرأة القطرية في المناصب العليا بحوإلى ٣٣% من مجموع المناصب العليا في وزارة التربية والتعليم العالى. وفيها تم تعيين أول وزيرة في الخليج في ٦، مايو،٢٠٠٣م وهي السيدة شيخه أحمد المحمود على رأس وزارة التربية والتعليم.

دولة عمان

كان مستوى التعليم في حالة رديئة في عمان قبل ١٩٧٠م ، يعني ثمانية في المائة فقط ، وقد فتحت الحكومة العمانية مراكز القراءة والكتابة لراشدين ، وكان عدد النساءالمشاركات في تلك المراكز أكثر من الرجال.

وكانت هناك ثلاث مدارس إبتدائية في عمان في ١٩٧٠م في السنة التي تولي سلطان قابوس الحكم فيها ، وبعد ذلك إعتنت الحكومة بالتعليم إعتناء كاملا حتى تنفق ١١,٤% من إنفاقها الإجمالي في ١٩٩١م ، وقد زاد تسجيل الطلاب في القائمة زيادة كبيرة في هذه المدة يعني من ٢٥% (الأولاد ٣٦ والبنات ١٤ بالمائة) في ١٩٧٥م إلى ٨٢% (الأولاد ٨٧ والبنات ٧٧ بالمائة) في ١٩٩٠م[١٥] ، وحصة المواطنين العمانيين في عدد الأساتذة تصل إلى ٣١% فحسب ، ومن العجيب أن النساء يشاركن فيها إلى ٤٧% ! . وفي عمان عشرمناطق تعليمية .

فتحت الجامعة 'سلطان قابوس' في ١٩٨٥م، والمهارة التعليمية هي مقياس الدخول فيها ، ولذا تنافس البنات مع الأولاد في تسجيل القائمة ويسبقنهم أحيانا، وكانت نسبة البنات ٤٧% في سنة ١٩٩٠ م بينما كان عدد الطلاب المسجلين ٣٠٢١ ، وهذه نسبة كبيرة في تسجيل الطالبات من كل المراحل.

---

[15] "Oman", *The Europa World Year Book*, 1993 (N.P.:Europa 1993),p 2194.

المجتمع العماني يشجع المرأة على التعليم لأنه مفيد لتكوين الأسرة ، وتُجذب البنات إلى المواضيع التقليدية التي يعتبرها المجتمع ملائمة لهن كالطب والدراسات الإسلامية والفنون والعلوم ، ويخترن نادرا الهندسة والعلوم الزراعية وغيرها من العلوم العصرية ، وتخرج ٤٩٢ طالبا من جامعات عمان في سنة ١٩٩١ م وكانت منهن ٢١٠ طالبة ، ونسبتهن في المواضيع المختلفة كما يلي : ٦٠ % في الدراسات الإسلامية و٢٣% في الأدب و٨% في العلوم و٤% في العلوم الزراعية و٣% في الهندسة .

أجيز التعليم المختلط في الجامعات بيد أن الطالبات يدخلن في الفصول وفي الأماكن الأخرى من باب خاص ، تصل نسبة الطالبات إلى ٤٧ % بينما كانت نسبة الطلاب ٥٣ % من الدارسين في الجامعة للبكالوريوس.

تمثل المرأة ١٣ بالمائة تقريبا في المهن الحكومية في عمان ، والدولة متوقفة علىنطاق واسع على دخل النفط ، وموارده في الزراعة والمياه حتى في عدد السكان قليل جدا، ونسبة التصدير والتصنيع أسفل بينما كان الإستيراد مرتفع ، وهذه الحواجز كلها تقلل مشاركة النساء في العمل في عمان . والدول الغنية في النفط والفقيرة في الموارد الأخرى تختار إستراتيجية صناعية التي أسست على المنتجات البترولية والبتروكيمائية ، وليست الإستراتيجية التي تعتمد على البترول والغاز مساعدة لعمل النساء.

تفضل النساء العمانية المهنة الحكومية أو في القطاع العام ، وهو أكبر مستخدم بعد الدائرة النفطية ، وتستحق النساء المساوات في الأجور مع الرجال في المهن الحكومية[16] ، ويعملن كثيرا في المجالات التقليدية وقليلا في الميادين المعاصرة مثل الموظفات في المصارف والمديرات في المطاعم والممرضات والطبيبات والسكرتيرات والمعلمات ، ولهن مشاركة في الشرطة والقوة المسلحة . تشترك النساء ١٠ % بين ٤٥٠٠ عامل في القطاع النفط العماني الذي يزوّد ٩٥% في إيراد العمان.

إن سلطنة عمان هي الدولة الوحيدة في دول الخليجي التي تولي المرأة منصب القضاء ، حيث تم تعيين ٤ قاضيات من ٤١ عضوا في مجلس الدولة عام ١٩٩٧م ، واحتلت ثلاث منهن منصب مستشارة ، ومؤخرا تم تعيين ٦ مدعيات عامات.

قانون العمل بسيط وكريم بالنسبة إلى النساء مثلا في إجازة عطلة الأمومة ، يعني شهرين مع الرواتب وسنة أو سنتين دون الرواتب. وليس على النساء أي ضغط للعمل من جهة الأسرة أوالمجتمع ، والحكومة ستمنح كلما يحتاج الناس طالما إنتاج النفط مستمر وسعره ثابت . تعمل بعض الجمعيات الخيرية بين النساء العمانيات ، وتعمل تحت إشراف الوزارة للعمل والشؤون الإجتماعية.

---

[16] Linda Usra Soffan , The Women of the United Arab Emirates, (London :Croom Helm, 1980) PP 19, 66-81.

وجدير بالذكر هنا عن التناقض الذي يظهر في موقف الحكومة نحو المرأة أن الحكومة رغم كل محاولاتها لتقدم النساء لا تؤدي دورا فعالا لتحسين حالة النساء إلى ما بعد التعليم والصحة والمهن التقليدية ، وليست راغبة في تشكيل الجمعيات النسائية العملية التي تصون حقوق النساء ومنزلتها فوق بعض الجمعيات الخيرية النسائية ، وهذا الموقف حاجز أمام تطور النساء .

دولة عمان أحد بلاد في العالم الذي يستمر علىالمَلكية حتى في القرن الحادي والعشرين ، والسلطان قابوس هو المرجع الوحيد في السلطة التشريعية والقضائية. عين سلطان قابوس مجلس شورى في سنة ١٩٨١م بمسؤولية محدودة، وفي ١٩٩٠م أعلن عن مجلس الشورى الجديد بمسؤولية موسّعة أُنتخب بواسطة إنتخاب غير مباشرة في المقاطعات ، وأقامه في السنة التإلية بتمثيل تسعة وخمسون من النواب، والسيدة 'راجحة عبد العامر' كانت الممثلة الوحيدة في هذه الهيئات الحكومية حتى سنة ١٩٩٤ م في منصب وكيلة الوزارة للخطة والتطور.

وفي ٢١ أكتوب ٢٠٠٣ م تم إصدار مرسوم سلطاني بإجراء تعديلات على بعض أحكام نظام مجلس الدولة والشورى تتضمن زيادة عدد النساء من ٥ إلى ٧ دون الرجوع لأعضاء المجلس. والآن للمرأة العمانية تمثيل في مجلس الشورى وفي مجال العمل الدبلوماسي ، وتقلدت أربع نساء منصب وكيل وزارة في وزارات التربية والتعليم ، التعليم العالى ، والتنمية الإجتماعية. وفي سنة ٢٠٠٥م تم تعيين في عمان امرأة ثالثة في الحكومة في مبادرة نادرة في منطقة الخليج . وأصدر السلطان

قابوس مرسوما عين فيه شريفة بنت خلفان بن ناصر إلىحيائية ، وزيرة للتنمية الإجتماعية لتصبح ثالث امرأة يتم تعيينها منذ أول السنة في الحكومة التي يتولى رئاستها السلطان قابوس إضافة إلى تولى حقائب الخارجية والدفاع والمالية ومنصب القائد الأعلى للقوات المسلحة .وفي التاسع من يونيو، أنشأ السلطان قابوس وزارة السياحة التي أسندها إلى راجحة بنت عبد الأمير ابن علي. وقبل ذلك بثلاثة أشهرعين للمرة الأولى في تاريخ السلطنة راوية بنت سعود البوسعيدية وزيرة للتعليم العالى .

وتتدرج هذه المبادرات في إطار سياسة تهدف إلى تعزيز دور النساء في السلطنة حيث دخلت امرأة تاسعة إلى مجلس الدولة ، وهي هيئة تتدرج بين المجلس الإستشاري والحكومة. وتم تعيين ثوبية بنت أحمد بن عيسى البروانية عضوا في هذه الهيئة التي أصبحت تعد ٥٧ عضوا. وكانت سلطنة عمان أول دولة خليجية قبل قطر والبحرين تمنح المرأة حق التصويت والترشح للإنتخابات .

وفي السلطنة امرأتان في مجلس الشورى الذي يقدم المشورة للحكومة حول الشؤون الإقتصادية والإجتماعية ولكنه لا يتدخل في مسائل الدفاع والأمن الداخلي والسياسة الخارجية .

وفي الانتخابات التي جرت في أكتوبر عام ٢٠٠٣ م لتجديد مجلس الشورى الذي انتخب للمرة الأولى بالإقتراع العام المباشر، تم ترشيح ١٥ امرأة. ولكن اثنين منهن فقط ، كانتا قد عينتا سابقا في المجلس من أصل ٨٣ عضوا، تم انتخابهما

سنلخص أحوال النساء في الشرق الأوسط والأفريقية الشمالية كما يلي[17] .

١. معدل إيراد لكل فرد(في دولار أمريكي) : ٢٠,٥٠

٢. نسبة الأمية في النساء الراشدات : ٥٠,١

٣. نسبة الأمية في الرجال الراشدين : ٢٨

٤. معدل نسبة مشاركة النساء في العمل : ٣٧

٥. معدل نسبة مشاركة الرجال في العمل : ٩٢

٦. مساهمة النساء في قوة العمل (في الشرق

الأوسط فقط ، الإناث بمقارنة مائة رجل)

أ- العمل المتعلق بالتقنية : ٣٧

ب- في العمل المتعلق بالإدارة : ٧

ت- في العمل المتعلق بالكتابة : ٢٩

ث- في مجال البيع : ١٢

وقد حدثت تحولات في الخليج العربي لصالح المرأة ، ولم تكن خطوة منفردة بل جزءا من سياسات وواحدة من خطوات تشير إلى تحولاً يجري في المنطقة لصالح المرأة ، في سياق لإخراج المرأة من الإطار التقليدي إلى إطار معاصر ، تشارك في

[17] World Bank, World Development Indicators1999 (Washington,D.C. World Bank,1999).

ذلك الإتجاه جهود الدولة الخليجية وجهود هيئات وجماعات أهلية مما يعكس تناغم مشترك بين الدولة والمجتمع ، لإحداث هذا التحول من أجل إبراز قدراتها التي ظهرت جلية للعيان ، الدافع في حدوث تلك التبدلات في أوضاع المرأة موزع ما بين الأسباب الموضوعة والأسباب الذاتية ، وأهم الأسباب الموضوعة التغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية ومن مظاهر التغير التقدم في التعليم. فلا بد علىالحكومات والهيئات والجماعات أن يستمرن بهذه التحولات الإيجابية حتى دخل هذا الجيل في باب التقدم والحضارة.

الباب الثاني: المرأة في دولة الكويت

حصلت الكويت على إستقلالها في ١٩ يونيو سنة ١٩٦١م من الإستعمار البريطاني وفي نفس العام إنضمت إلى الجامعة العربية كما أصبحت عضوا في هيئة الأمم المتحدة في ١٤ مايو ١٩٦٣م. ولدولة اللكويت مكانة رفيعة في المجالات الثقافية والإجتماعية والسياسية بين الدول العربية. وهي دولة صغيرة مساحتها ١٧،٨١٨ ك.م مربعا. ويبلغ عدد سكانها ٢,٥ مليون نسبة حسب إحصاء ٢٠٠٤ م[1]. وأكثرهم من الوافدين إليها من الجزيرة العربية والبلدان المجاورة لها ، وتصل نسبة أبناء الكويت الأصليين إلى ٤٥ بالمائة وغير أصليين إلى ٥٥ بالمائة مشتملا عدد 'البدون' الذين هاجروا إلى الكويت من البلدان المجاورة بعد عام ١٩٦٠ م ولم يُمنحوا الجنسية حتى الآن، وتسكن غالبيتهم العظمى في مدينة الكويت (عاصمة الدولة) والباقون منتشرون في أماكن متفرقة في الدولة.

الكويت هي دولة حديثة العهد لا نجد ذكرها في تاريخ العرب القديم ولكنها تقع في منطقة ذات أهمية تاريخية ورد ذكرها في حوادث الفتح العربي ، وعندها وقعت المعركة بين العرب في قيادة خالد بن وليد والفرس في قيادة هرمز عام ١٦هـ. والراجح أن مدينة الكويت أسست في أوائل

[1] Manorama Year Book 2005 ,Malayala Manorama Press, Kottayam , Kerala 2005 and India Book of the Year 2003, Encyclopaedia Britannica , The Hindu, Published by Aalok Wadhwa for Encyclopaedia Britannica (India) Pvt.Ltd,2003

القرن الثامن عشر، عندما نزحت الى أطرافها قبائل عربية. والثابت أنها كانت مدينة تجارية في أواسط القرن الثامن عشر.

وفي عام ١٨٠٥ م حاولت البريطان أن يجعل الكويت تحت حمايتها لرد تأثير الوهابيين ، ولكن فشلت تلك المحاولة. وفي أوائل القرن التاسع عشر استنجدت الدولة العثمانية من حاكم الكويت الشيخ جابر الأول في استرداد البصرة وإخماد الفتنة التي شنت بها.

وبعد الحرب العالمية الأولى صفا الجو لبريطانيا في هذه المنطقة العربية وعادت الكويت إلى مجدها وبرزت مرة أخرى عندما أكتشفت آبار البترول فيها قبيل الحرب العالمية الثانية. وفي ١٩ يونيو ١٩٦١م أكدت الإتفاقية الجديدة التي عقدت بين الكويت والبريطانيا إستقلال الكويت في الشؤون الداخلية والخارجية .الوهابية هي الحركة الإصلاحية السنية الدينية التي دعا إلىها الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، وكان لها أثر كبير في الأوضاع السياسية ليس في الكويت فحسب ، بل في شرقي الجزيرة العربية بأكملها ، خلال الفترة ما بين ١٧٦٥ و ١٨٠٠ الميلادية .

النفط وتأثيرها في تقدم البلاد

إكتشاف النفط حدث هام في تاريخ الكويت ، وبدأ تنقيب النفط بغاية تجارية في شهر فبراير عام ١٩٣٨م، ولكن الدولة لم تستفد مبكرا من نفطها في

البداية نظرا لاندلاع الحرب العالمية الثانية التي إستمرت حتى عام ١٩٤٥م ، إلا أن عائدات النفط أخذت تتدفق على الكويت بعد أن إحتفلت الكويت بإسالة النفط وبداية تصديره في العام اللاحق، وذلك في ٣٠ يونيو عام ١٩٤٦م. ومنذ ذلك تغير وجه الكويت تغييرا سريعا ، إذ سرعان ما استغل الشيخ أحمد الجابر هذه الثروة في قيام نهضة البلاد التعليمية والصحية، وهي نهضة كان يحرص على‌ها ، حتى قبل العثورعلى النفط. ودَخل الكويت من النفط في ذلك العام لم يكن كثيرا ، حيث أنه لم يزد عن مائتين وثمانين ألف جنيه إسترليني . وبالطبع أخذ هذا الرقم في الإرتفاع خلال السنوات التإلىة من حكم الشيخ أحمد الجابر ، حتى بلغ أربعة ملايين من الجنيهات عام ١٩٥٠م.

وبعد نهاية الحرب العالم الثاني بدأت 'شركة نفط الكويت المحدودة' تنقيب الآبار حتى بلغ عددها ٤٤٣ بئرا في نهاية ١٩٦٢م . وبعد ذلك بدأت كثير من الشركات الأمريكية وإلىابانية في حفر الآبار. وفي عام ١٩٦٠ م تأسست شركة البترول الوطنية الكويتية وقد ساهمت الحكومة فيها ب ٦٠ % من رأسمالها. والكويت هي رابع دولة في انتاج النفط في العالم. وتشكل إيرادات النفط الجزء الأكبر من إيرادات دولة الكويت.

كان أول عمل منظم لجهاز الحكم بعد الإستقلال هو إجراء الإنتخابات لإنشاء أول مجلس تأسيسي من أبناء الشعب ، ومهمته وضع

دستور دائم للكويت ومراقبة أعمال الوزارات ووضع القوانين والتشريعات المنظمة لمختلف مرافق الحياة ، وقد إفتتح أمير البلاد حينذاك الشيخ عبد الله السالم الصباح الجلسة الأولى للمجلس في ٢٠ يناير ١٩٦٣ م. وقام المجلس بوضع الدستور الذي وقع على صاحب السمو الأمير في ١١ نوفمبر ١٩٦٢م وأصبحت الكويت دولة ديموقراطة ، والأمير فيه مصدر السلطات جميعا ، وبأن الكويت إمارة وراثية في سلالة الشيخ مبارك الصباح .

وفي يناير ١٩٦٣م جرت إنتخابات أعضاء مجلس الأمة فاختار الشعب خمسين نائبا لتمثيله . وفي ٢٩ يناير في نفس السنة تم افتتاح أول مجلس للأمة في تاريخ الكويت.

ولقد أتمّ المجلس فترته الأولى ومدته ٤ سنوات وأنجز كثيرا من المشروعات والقوانين الهامة التي تزيد الإيمان بضرورة الحياة الديمقراطية وشأنها العظيم في التشريع والرقابة نتيجة تعاونها مع السلطة التنفيذية .

وفي ٢٥ يناير ١٩٦٧م دعي الشعب في الكويت إلى إنتخاب ممثليه لمجلس الأمة الثاني حسب ما ينص علىه الدستور، وفي ٧ فبراير ١٩٦٧م إفتتح الأمير مجلس الأمة الثاني في تاريخ الكويت الحديث ، وسجل صفحة جديدة في إتباع النظام الدمقراطي الأصيل.

التعليم

أنشأت المدرسة المباركة عام ١٩١٢ م وكان التعليم فيها آنذاك مقصورا على العلوم الدينية واللغة العربية وعلم الرياض. وهي أول مدرسة نظامية في الكويت. بدأت الحكومة إرسال الطلاب إلى الخارج مثل مصر وغيرها من الدول ، وأسست 'إدارة بيت الكويت' في القاهرة ليشرف على الطلاب المبعوثين .

وقد أنشأت أول روضة الأطفال في الكويت في العام الدراسي ١٩٥٤/١٩٥٥م ، وأنشأت صفوف للمعلمين ملحقة بالمدرسة المباركية في عام ١٩٤٩/١٩٥٠م ولكنها أغلقت بعدم إقبال الطلاب عليها. وأنشأ أول معهد للمعلمات قبلها بسنة واحدة كما بدأت الكلية الصناعية في نفس السنة. وتطور معهد تدريب الفتيات في عام ١٩٦٧م لتصبح المدرسة الثانوية الفنية للبنات. وهناك معاهد للمعوقين والعميان في الكويت.

بدأت برامج محو الأمية في الكويت بصورة منظمة في أكتوبر ١٩٥٧م بالتعاون مع إدارة الشؤون الإجتماعية وإدارة المعارف. وقد إنضم قسم محو الأمية وتعليم الكبار إلى وزارة التربية في عام ١٩٦٦م. وفي هذا العام بلغ مجموع الدارسين في مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية ١٦٧٩١ دارسا في مراكز الرجال و ٥٢٠٤ دارسة في مراكز النساء.

مستوى التعليم والثقافة في الكويت بين أبنائها الذكور يصل إلى ٧٩ % حسب إحصاء جديد ، في حين يصل مستواه في النساء إلى ٧٦ % . وهناك زيادة ملحوظة فى الإقبال على الدراسة والتسجيل في القائمة في الكويت ، وعدد المسجلين من الأولاد في مختلف المراحل التعليمية كما يلي : في الإبتدائية : ٦٢% ، وفي الثانوية : ٦١ % ، والجامعية : ١٩ % ، وهو من البنات في الإبتدائية والثانوية : ٩٧ % ، ١٠٠ % على التوإلى. وجدير بالذكر هنا أن عدد الطالبات يفوق الطلاب في هاتين المرحلتين [٢]. بدأت الحكومة الكويتية تنفيذ قانون التعليم الإلزامي الذي يشمل المرحلتين الابتدائية والمتوسطة في عام ١٩٦٦/١٩٦٧ م. وتشكل البنات ثلثي الطلبة الجامعيين

تم إنشاء جامعة الكويت وافتتاحها في العام الدراسي ١٩٦٦/١٩٦٧م ، وتلحق بها الآن بعض الكليات التالية : كلية البنات الجامعية ، كلية العلوم والآداب والتربية ، كلية الحقوق والشريعة ، كلية التجارة والإقتصاد والعلوم السياسية . تقدم الوزارة التربية عددا من المنح الدراسية في مدارسها ومعاهدها الثانوية والجامعات .

توفر الدولة للطلاب والطالبات جميع التسهيلات التي تيسر لهم التعلىم وتدفعهم للإقبال عليه ، فالتعليم مجاني في جميع المراحل ، كما

[2] Wolrd Bank, Education in the Middle East and the Norht Africa: A strategy Towards Learning for Development, Washinton DC, 1998, PP: 8, 39, 43-45; and UNESCO, World Education Report 2000, (Paris,2000) PP 136-58

تقدم للطلاب والطالبات الغداء والكساء والكتب والقرطاس وغيرها من الأدوات التي يحتاج إليها الطلبة. وتقدم المساعدات الشهرية لطلاب بعض المعاهد لتشجيعهم على الإلتحاق بهذه المعاهد كما توفر لهم المدارس التي تضم كافة المتطلبات من ملاعب وحدائق ومختبرات علمية ولغوية ووسائل تعليمية سمعية وبصرية وصالات للالعاب وللموسيقي والأنشطة الفنية والإجتماعية والمسرحية والمكتبات المدرسية ، كما نحرص على تزويد المدارس بالمدرسين المؤهلين ، وإقامة الدورات التدريبية إلى مستوي رفيع .

جهود النساء في تحقيق الحقوق الديموقراطية

أعلنت الكويت دستورها في نوفمبر ١٩٦٢م بعد سنة واحدة من إعلان قيامها كدولة مستقلة . ويقترح الدستور الكويتي كل الحقوق السياسية للنساء الكويتيات، ولكن المادة الأولى من قانون الإنتخاب الذي أصدر في مجلس الشورى تمنع المرأة عمليا من حقوقها المنصوصة. وتستند المرأة في مطالبتها السياسية إلى عدد من مواد الدستور أهمها المادة ٢٩ التي تنص على أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين. ولذا النساء الكويتيات قد بدأن جهودهن لاسترداد حقوقهن المنسوخة في نفس العام الذي بدأ فيه نظام البرلمان في

الكويت ، وتجاهل الحكام هذه الجهود قبل إحتلال العراق في ١٩٩٠-١٩٩١ م ، ولكن بعد الإحتلال لا يستطيع أحد أن يتجاهل مطالبة النساء للحقوق السياسية بسبب جهودهن التي بذلن في الدفاع عن الدولة خلال الإحتلال. ولذلك إضطرت الحكومة على إعادة النظر في موقفها من الحقوق السياسية للنساء.

وكانت المرأة الكويتية قبل ظهور النفط تقف شامخة على أرض الوطن تعمر الديار وتقوم بدورها الكامل في رعاية الأسرة عندما كان الرجل راكبا في البحر لعدة أشهر في البحث عن الرزق. وبعد الإستقلال توالت مساهمتها في شتى مجالات التنمية ، وقد تصدت بجدارة للعملين الإجتماعي والثقافي في كل القطاعات وارتقت سلم الوظائف العامة حتى وصلت إلى الدرجات العالية. أن المرأة الكويتية أكدت أنها عماد التنمية الحقيقي ، موضحة أن حركة المرأة في الكويت متلازمة مع العقد العالمي للمرأة في المساواة والتنمية السليمة.

دور النساء في المقاومة ضد الإحتلال

إحتلت العراق على الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م إدعاءً أن الكويت محافظتها التاسعة عشر التي فقدت من قبل وتستحق عودتها إليها ، وطردت الحكومة الكويتية تماما وأنهت إستقلالية الكويت كدولة مستقلة ، وأعلنت العراق للعالم أنها "قد حررت الكويتيين من جور الحكام الظالمين"

، وفرّ أمير الكويت وولي العهد في اليوم نفسه إلى المملكة العربية السعودية وشكلوا حكومة في المنفي.

الوحشية التي قام بها جيش العراق وصلت إلى حدودها القصوى، وانتشر القتل والنهب والإغتصاب على المرأة في الكويت ، وأبطل الجيش كل شعائر الكويت مثل العملة وصور الحكام وغيرها ، وسيطرت العراق على مكاتب الحكومة ووسائل الإعلام والمدارس والمستشفيات ، وأرسلت إلى الكويت كثيرا من الجيوش الجمهورية العراقية وأعضاء المخابرات للسيطرة والتجسس .

كانت النساء الكويتيات عمودة فقرية في المقاومة ضد الإحتلال الذي إستمر سبعة أشهر، وشكلن النساء لجان مقاومة في الداخل والخارج. وتناسقت أعمال المقاومة بمساعدة الحكومة في المنفي.

وكان العمل الأول الذي نظم النساء ضد الإحتلال هو تصريح سياسي في مقاومة وطنها واستقلالها في اليوم الثالث من الإحتلال ، و نظمت النساء مظاهرة كبيرة ضد العراق وحاكمها صدام حسين ، واشتركت فيها أكثر من أربع مائة امرأة محتجبات، منهن تلميذات وفتيات وحوامل ومراضع وشيخات ، وتظاهرن في شوارع مدينة الكويت ، واجتمعت النساء في المسجد بعد المظاهرة وتبادلن الأسماء والعناوين

وأرقام الهاتف لتنظيم المقاومة. وبعد ذلك جرت تظاهرات كثيرة في أماكن مختلفة وقابلها جيش العراق بعنف وشدة وقتلت عدة نساء.

كانت مظاهرات النساء إشارة واضحة إلى ظهور امرأة علنية ورجال سريّ ، يعني كانت النساء منظورات والرجال غيرمنظورين ، والمرأة حامية والذكر محمي ، وقلبت المقاومة دور الجنس ومكانتها في المجتمع ، واحتجبت النساء وقاية من أنظارجيوش العراق واغتصابهم ، وكان الحجاب رمزا لشجاعة النساء ومقاومتهن بدلا لإنسحابهن من المهمة الإجتماعية إلى داخل البيت ، وجعلها مجهولة وخفيّة عن البصر، وسهّل الحجاب نقل الأسلحة والمعلومات السرية بين المقاومين . وألحت النساء الكويتيات غير المقيمات على كساء الحجاب للحماية ، وزال التمييز بين النساء السنية والشيعية والمواطنة و"البدون" ، كلهن سواسية في الحجاب .

كانت المرأة تسافر في نواحي الكويت للأعمال السياسية في زمن الإحتلال ، وتخرج من البيوت إلى المساجد والشوارع والأسواق ، وتبادلت المعلومات بين المقاومين والمقاومات ، ونقلت الأسلحة خفية والأغدية علانية . وكانت مدينة الكويت مدينة النساء ، في حين أن الرجال كانوا وراء الستر ولم يظهروا أمام الجيش العراقي.

الرجل الذي كان يعتبر عضوا هاما في المجتمع في الأيام السلام أصبح قصدا للهجوم من قبل الجيش العراقي ، ومع ذلك كانوا يحتاجون

إليهم للخدمات التقنية والسياسية والإقتصادية ، نجي الرجال من قبض الأعداء ولجأوا في ملاجئ وسراديب وفر بعضهم حتىإلى خارج البلاد. وترك الرجال كل شعارات الهوية وخلعوا 'الدشداشة' ، ثيابهم الوطنية وكسوا القميص والسروال كالغربي والآسوي . وترك الرجال كل ما يشير إلى الهوية الوطنية بينما تكسو النساء الحجاب ويعلنّ الهوية الوطنية .

وبعد ثلاثة أيام من المظاهرة الأولى جمعت 'هداية سلطان' ،إحدى رائدة الصحافة في الستينات في الكويت ، جماعة من النساء في بيتها لإصدار جريدة مقاومية[3]. وبعد ثلاثة أيام أصدرت أول عدد من جريدة 'الكويتية' ، جريدة في صفحتين واحدة التي كتبت باليد. والجريدة تأكد الولاء والإخلاص للدولة والحكومة في المنفي ، وتحث المواطنين على احتفاظ الهوية الوطنية وسلطة الدولة واسيادتها. وتتضمن إقتراحات ونصائح مفيدة حول المقاومة وفي ما تتعلق بالحياة إليومية كالطعام والشراب والملجإ والصحة والأدوية. وفيها تعليمات حول معالجة الحرب الكيماوية وكيف تجعل قناع الغاز في البيت وكيفية إستعماله . وأصدرت 'الكويتية' الأخبار إقتباسا من الصحائف الخارجية.

---

[3] Interview with Hadiya Sultan, March 1992; she is currently Editor-in- Chief of *Al- Majlis*. See Margo Badran, "Gender, Islam and the State: Kuwaiti women in Struggle, Pre-Invasion to Postliberation " in *Islam Gender and Social Change*, Ed: Haddad Yazbeck Yvonne and Esposito John .L (Oxford, Oxford University press, 1998).P196.

وكانت مكاتب الجرائد اليومية في الكويت مغلقة ومحظورة من أول يوم الإحتلال - فيها ثلاث في العربية واثنتان في الإنجليزية - ثم أصدر العراق جرائد يومية آخر باسم ' النداء' في المطابع التي قبضتها من جريدة 'القبس' بعد ثلاثة أيام من إصدار 'الكويتية'.

وتوزيع الجرائد أضا كان من مسؤولية النساء ، تجمع الموزعات نسخة الجريدة من بيت هداية سلطان ، وينقلنها عبر حاجز التفتيش خفية تحت الحجاب ثم يجعلن نسخها المتعددة ويوزّعن في البيوت والمساجد . وكان عدد الموزعات أكثر من عشرين امرأة في البداية ثم انخفض العدد إلى سبعة بسبب تهديد العراقيين وبالخصوص بعد قتل عدة المعتقلات المشغولات في هذه المهمة ، وبعد شهرين أغلقت 'الكويتية' تماما .

عدم التعاون مع العراقيين ومقاطعتهم والإكتفاء الذاتي أيضا كانت من وسائل المقاومة. رفضت المرأة التعاون مع الجيش وكرهن أن يدنونهم لأي حاجة مع أنهم فقراء ، ورجى الناس أن يكونوا مكتفئين بأنفسهم . ونظمت المرأة كل ما يحتاج إليه العائلات والمجتمع من الطعام والثياب والأدوية ، ووزّعنها بين المحتاجين ، وأيقنّ من توافر الخبز والحليب للأطفال. ولما فهم العراقيون أن توزيع الأطعمة بين الكويتيين إعاقة في سبيل الإحتلال حظروه واعتقلوا الموزعات[٤] .

[4] "Kuwait: Deteriorating Human Right Conditions Since the Early Occupation"; News form Middle East Watch (November,1990) P.11.

حاول العراقيون توظيف المدارس ، ولكن المدرسات الكويتيات رفضن العمل، ولم ترسل الأمهات أطفالهن إلى المدارس العراقية ، وفي نفس الوقت عملت بعض الفتيات المثقفات في المدارس التي كانت تعقد في البيوت بصورة سرية.

كان هناك كثير من المعتقلين الكويتيين في سجون العراق خلال الإحتلال ، وكانت النساء يزرن أقربائهن في السجون بالأطعمة والأدوية والبطانية والعملات ، وتم توفير تسهيلات النقل لهذه الزيارات ، وسمحت السلطة العراقية النساء بزيارة المعتقلين لأن بهذه الزيارات كانت السلطة تحصل على العائدات.

شاركت النساء في المقاومة السرية أيضا ، وهذه الكتيبة كانت ممتلأة بالرجال الذين كانوا في الجيش الكويتي من قبل ، وكيفية المقاومة كانت على غرار جبهة التحرير الوطني الجزائري ، وكانت مهمة النساء نقل الأسلحة والدخائر عبر حاجز التفتيش خفية تحت الحجاب ، وهي خطير جدا وفي حالة الإعتقال كان يقتل المتهم فورا بالرصاص . وتدربت النساء للحرب واستعمال مواد ناسفة ، وتجسست المرأة عن دخائر الأسلحة لدي العراقيين وأخبرت بها للمقاومين . وقد قتلت كثيرة من الإناث أثناء المقاومة كما قتل إخوانهن الرجال .

جهد المرأة لنيل حقوقهاالسياسية بعد الإحتلال

كانت مقاومة النساء الكويتيات ضد إحتلال العراق عظيمة وفذة ، وليس لها مثيل في التاريخ الحديث في الشرق الأوسط ، وهذه المقاومة حثت النساء الكويتيات أن يثرن على حقوقهن الديموقراتية والسياسية ، فلم يكن يستطيع للحكومة أن تتجاهل مطالبة النساء كما تجاهلت من قبل ، واضطرت الحكومة بعد الإحتلال على الإعتناء بهذه الحقوق وأن تتبدل موقفها نحو هذه المطالبة.

الفائدة المهمة التي نالت المرأة من المقاومة هي بصيرة جديدة في تعريف الجنس وفي قدراتهن الداخلية ، وفهمت مسؤولية المرأة في القضايا الإجتماعية ، ونالت وعيا جنسيا جديدا ورؤية حديثة في السياسة والديموقراطية. وكان حق التصويت والترشيح مركز النضال و المناقشة بعد الإحتلال. الحملة التي إستأنفتها النساء الكويتيات بعد الإحتلال لنيل الحقوق السياسية إنما هي إستمداد للكفاح الذي إنطلقت به في الستينات ، وطلبت النساء حق التصويت والترشيح الذي منحه دستور الكويت من قبل ، وإلغاء المادة الأولى من قانون الإنتخابات الذي يمنع المرأة عمليا من حق الإقتراع ، وأضافت المقاومات الآن مطالبة جديدة هي مواطنة كاملة للطبقة الثانية و'البدون'[5] اللذان كانا ممنوعين من الإقتراع منذ البداية. ولا

[5] On discrimination against women, Second class citizen and Bidun relating to citizenship and Political right , see Human Rights Watch, *The Bidoons of Kuwait*.

تكمل العملية الديموقراطية وتجديد الوطن ، وفقا لرأيهن ، إلا إذا توضع النساء في وسط الأعمال السياسية. والمنع من المشاركة في العملية السياسية وتمثيلها تمييز في الشخصية والجنسية. وأذاعت النساء مطالبتهن بواسطة الجرائد والصحف والخطب العامة والمؤتمرات والندوات.

في الكويت موضعان اللذان تمثلان ثقافتين مختلفتين ، أحدهما برلمان والآخر 'ديوانيات' ، مكانة واسعة متصلة بالبيوت وتجري فيها مناقشة ساخنة حول أمور سياسية وإجتماعية اخرى، ولكن هذين الموضعين يسيطر عليها الرجال ، وبالنسبة إلى الكويت تمنع المرأة من حق الإقتراع بواسطتين : قانون إنتخابي ، وعرف ، والديوانيات يمثل هذا العرف إلى حد كبير، وافتتحت الديوانية الأولى للذكر والأنثى في ١٩٩٠ م قبل ست أشهر من الإحتلال بأيدي 'رشا الصباح' امرأة من الأسرة الحاكمة وأستاذة في جامعة الكويت. يشترك فيها أساتذة الجامعة والصحافيون والكتاب من الجنسين ، وأحيانا أعضاء البرلمان ورجال السياسة حيث أن حق الإقتراع يجتذب فيه إهتماما كاملا[6] . وكانت هذه الديوانية إحدى في الديوانيات العشر التي إستأنفت عقب الإحتلال.

تشرح 'نجمة الخرافي' أستاذة في جامعة الكويت في قسم السيكولوجيا عن حقوق المرأة في إجتماع عقد بعد الإحتلال: " لا نريد

[6] The Diwaniya was organized by Rasha al Sabah (cousin of the present Amir). See Badran, *Feminists, Islam and Nation*.

بحق التصويت والترشيح للنساء التنافس مع الرجال ولكن نريد المشاركة في تجديد الوطن. ولا يستعمل العرف والتقليد لمنع حقوق الإناث ، ونحن مواطنات هذا الوطن ونستحق الحقوق التي ضمن لنا الدستور "[٧].

تواجه الإناث الكويتيات مشكلتين أساسيتين في طريق حقوق السياسية ، والأولى أن الجمعيات النسائية التي أسست في الستينات والسبعينات غير ملائمة لعصر جديد ، وغير كافية لتحمل مهمة سياسية للنساء في بيئة جديدة ، وإضافة إلى ذلك أن هذه الجمعيات تتضمن فرق الطبقات الإجتماعية بينما كان الجيل الجديد راغب عن هذه الفرق ، ولذا كان هناك فجوة بين الجيل الخلفي والسلفي ، وكانت الفتيات متهيئات لتعزيز مطالبة الإناث المسنات ولكن لم يتهيأن لحسن الإستماع لها ، والفتيات في نفس الوقت كن عاجزات لتأسيس جمعية خاصة لها[٨].

والمشكلة الثانية التي تواجهها الإناث في طريق الديموقراطية عدم تأييد راسخ من الرجال سواءا كانوا سياسيين أو زعماء في الحكومة ، وكان أمير الكويت يثني على مقاومة النساء في مؤتمر شعبي عقد في المملكة العربية السعودية أثناء الإحتلال ، وأكد فيه على منح كل الحقوق

---

[7] "Women Off the Shelf", *Arab Times*, November 4, 1991. The debates in this diwaniya have received wider attention by being frequently reported in the press, See for example: Lima Khalafawi,"It's Time –Women Want the Vote", *Arab Times*, October 4, 1991.Rasha al –Sabah's diwaniya was held at an alternative location because her own diwaniya had been ravaged when her house had been taken over as an Iraqi military command site, arms depot and interrogation center. See Margo Badran, "Gender, Islam and the State: Kuwaiti women in Struggle, Pre-Invasion to Postliberation " in *Islam Gender and Social Change*, Ed: Haddad Yazbeck Yvonne and Esposito John .L (Oxford, Oxford University press, 1998).P200.

[8] The result of a survey of women al- Watan conducted on women's societies: " Women societies under Fire: Vital Issues Neglected", *Arab Times*, April 23-24, 1992.

السياسية للنساء الكويتيات بعد تحرير الوطن، وكرر هذه الرسالة بعد التحرير أيضا في كلامه السنوي في رمضان في سنة ١٩٩٢ م وفي أحيان أخري[٩]. وقد كان للأمير سلطة كاملة لإصدارحكم قضائي يمنح للإناث هذه الحقوق في فترة لا يعمل فيها مجلس الشورى عقب الإحتلال ، ولكن لم يعمل هكذا ولم يلح أعضاء البرلمان على تصويت هذا القرار.

وبعد التحرير كانت حقوق النساء مسألة مهمة أمام السياسيين ، وضع 'الليبراليون والمتقدمون' هذه المسألة أمام الشعب ومجلس الشورى لمناقشة شاملة ، لأنهم كانوا مضطرين لهذه المناقشة بسبب إعتناء المجتمع الدولي والإعلام الوسائل بهذه المسألة. شاهد المجتمع الكويتي مناقشة ساخنة في المسألة في الإنتخاب الأول الذي عقد بعد الإحتلال في سنة ١٩٩٢م ، ودعي الديموقراطيون ممثلات النساء إلى ديوانياتهم . ولكن إنتهت كل المناقشة كعاصفة في فنجان الشاي.

والجماعات الإسلامية تؤيد حق المرأة للتصويت فقط رغم أنها ترفض ترشيحها للبرلمان ، كما لا تأذن النساء إلى ديوانياتها. وفي نفس الوقت تخاف الأحزاب المادية أن تصويت المرأة يقوي الجماعات الإسلامية في مجلس الشورى ، ولذا لا يرجونه في الحقيقة مع أنها تؤيد التصويت علانية.

---

[9] Margo Badran, "Gender, Islam and the State: Kuwaiti women in Struggle, Pre-Invasion to Postliberation " in *Islam Gender and Social Change*, Ed: Haddad Yazbeck Yvonne and Esposito John .L (Oxford, Oxford University press, 1998).P201.

ولما بدأ تسجيل أسماء المقترعين قبل الإنتخاب حاولت بعض النساء لتسجيل أسمائهن ولكن فشلت تلك المحاولة ، ثم زحفت خمسون امرأة إلى مكتب الإنتخاب إصرارا على إسترداد حقوقهن المفقودة[10]. وجري الإنتخاب في الكويت في خريف ١٩٩٢م ، وجائت الإناث في يوم الإنتخاب إلى محطة الإقتراع للتصويت ولكن أرجعوهن إلى البيوت. وبعد إنعقاد مجلس الشوري إنسحبت هذه المسألة إلى وراء الستر.

تنتقد المتطوعات هذا التخلف بأسلوب عنيف كما تقول 'نجا سلطان' إحدى الناشطات : "إن الكويتيات قد ظهرن الشجاعة في مقاومة الإحتلال وحرّرن الدولة من رق العراق ، ولكن للأسف لم يستطعن لنيل حقوقهن السياسية والديموقراطية حتىالآن بعد سنتين من التحرير. ولكل كويتي حق دستوري لمشاركة في عمليات السياسية ، ولكن البرلمان المنتخب منذ إنتهك هذا الحق وأبعد النساء والجنسيين من الطبقة الثانية من مشاركة التصويت والترشيح. وكنا مقاومات شَجائع في مدة الإحتلال ، ولم يقل لنا أحد إنه لا حق لنا لمقاومة وطننا من الأعداء"[11].

لم تصوت النساء الكويتيات في الإنتخاب في سنة ١٩٩٢ م ولا في سنة ١٩٩٦ م أو في أية إنتخابات أخرى حتىالآن ، وتبقي حقوق النساء كالتكتيك السياسي عند الأحزاب السياسية. ومنع المرأة من التصويت

---

[10] "Political Rights Sought" Arab Times, March 10,1992.
[11] "On rights: Women," *Arab Times*, February 25-26,1993.

والترشيح وكذلك البكاء على ضد هذا المنع أيضا حيلة سياسية في الكويت.

حوار جديد حول حقوق النساء

إن دولة الكويت تشهد الآن على محاورة جديدة حول قضية حقوق المرأة السياسية بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ تلك المحاورة التي بدأت منذ العام ١٩٧١م. هذا التسارع بدأ بطلب إحالة المادة الأولى من قانون الإنتخاب إلى المحكمة الدستورية للفصل في دستوريتها. تبعه طلب من الحكومة باستعجال مناقشة المشروع بقانون المقدم منها في مايو ٢٠٠٤م. وقد توقع أمير البلاد شيخ جابر الأحمد الجابر الصباح ومجلس الوزراء على المشروع وأحالوه إلى مجلس الشورى لإقراره.

وتظهر الأحزاب السياسية آرائها حول هذه القضية إما مؤيدة أو معارضة . وتبرز المفاجأة من حزب 'ثوابت الأمة' ذي السمة الدينية بتأييده لهذه الحقوق ، وأصوات قيادات من الحركة الدستورية -على رأسها أمينها العام- داعمة للحقوق السياسية للمرأة الكويتية.

أما المعارضون الذين ما زالوا يتشبثون بالموانع الشرعية اطلع إلى مبرراتهم التي سيلجؤون إليها بعد إقرار التعديل للإستفادة من الأصوات النسائية التي لن يفرطوا بها وسيتجاوزون إدعائهم بأن الممارسة السياسية تفتح باب المفاسد على حد فهمهم الغريب لهذه الممارسة. إنتقد عدد من نواب مجلس الشورى التردد الحكومي تجاه ملف التصويت على مشروع

القانون الذي يعدل المادة الأولى من قانون الإنتخاب والخاص بحصر الترشيح والإنتخاب بالذكور دون الإناث.

أكد شيخ الأزهر د. محمد طنطاوي أن دخول المرأة جميع ميادين الحياة السياسية وغيرها حق مكفول لها بموجب الشرع وأن المنصب الوحيد الذي لا يجوز للمرأة التقدم لشغله هو أن تصبح ، إماما للمسلمين أو شيخا للأزهر أو أن تؤم الرجال في الصلاة ، وقال مفتي مصر د. على جمعة أن الإسلام يعطي المرأة جميع حقوقها، بدءا من حقها في الحياة وحقها في ممارسة العمل السياسي بما في ذلك رئاسة الدولة، وأن الشريعة تكفل حق المرأة في أن ترشح نفسها للمجالس التشريعية وأن تختار من يمثلها سياسيا .

ومن جانبهم دعا الإخوان المسلمون في مصر إلى منح المرأة حقوقها السياسية ، وقال المرشد العام مهدي عاكف أن جماعة الإخوان تؤيد حصول المرأة على الحقوق السياسية ولا يوجد ما يمنع ذلك ، ولم يرد نص في عدم منح المرأة حق الإنتخاب والترشيح.

وهذه الشهادات من جانب أكثر العلماء والمجتهدين والمؤهلين للإفتاء تجعل ما تشهده الساحة الكويتية من إعتراضات من بعض الإخوة النواب على قانون حقوق المرأة أمرا غريبا وموضع تساؤل عن الدوافع التي يتسترون بها.

ويعارض التجمع السلفي كل المحاولة لمنح حقوق السياسية للإناث ، إن قضية حقوق المرأة السياسية - في نظر رئيس التجمع السلفي خالد السلطان هي اقحام للمرأة في الشأن السياسي، ونحن نسأل دائما عن شرعية مثل هذه القضايا من الوجهة الدينية ، ونحن بحاجة إلى أن نظهر صوتنا ونحدد مواقفنا ونعلنها بوضوح بأننا ضد حقوق المرأة السياسية. وأن قضية إقحام المرأة في السياسة قضية شرعية ، ولا يجوز تولية المرأة ولاية عامة ، مشيرا إلى أن وزارة الأوقاف أصدرت فتوي في العام ١٩٨٥م ولا تزال قائمة.

والحياة تتطلب أن يقوم كل فرد من رجل وامرأة وكبير وصغير بالعمل الذي ينجح فيه وتتوافر لديه المؤهلات المطلوبة ، فالمرأة أفضل بكثير من الرجل في كثير من القضايا الإجتماعية ، خصوصا فيما يتعلق بالأسرة ، فدورها كبير في تربية الأبناء وفي تقوية الرواتب العائلية. ومشاركة النساء في الإنتخابات لن تؤدي إلى تطوير العمل السياسي الكويتي بل ستضعفه.

وقد جرت في الكويت ندوات كثيرة بقيادة الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان والجمعية الثقافية الإحتماعية النسائية وغيرها على ضرورة حسم قضية حقوق المرأة الكويتية من خلال تطبيق المادة ٢٩ من الدستور وإلغاء قانون الإنتخاب الذي صدر عام ١٩٦٢م وتطبيق حقوق

الإنسان لتحقيق الديموقراطية السليمة. وطالبوا بتوعية المواطن في شكل عام والمرأة في شكل خاص بحقوقهم السياسية والإجتماعية والإقتصادية والتعليمية والثقافية ، للمطالبة بها لتحقوق العدل والمساواة بين المواطنين.

إن التمييز ضد المرأة أصبح واضحا من قبل السلطة التشريعية من خلال إلغاء المكاسب التي تتمتع به المرأة قبل تعديل العديد من التشريعات ، ويتضح ذلك من موافقة مجلس الأمة الكويتي في ٧ مارس ٢٠٠٥ على حرمان المرأة من عضوية المجلس البلدي ، حيث وافق ٣٥ نائبا على قانون إنتخابات المجلس البلدي وعارضه ٢٤ نائبا بما فيهم الحكومة.

إن هناك في الكويت قوانين أخرى حرمت المرأة من حقوقها مثل قانون الجنسية ١٩٥٩م ، قانون الخدمة المدنية ١٩٧٩ م ، قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٧٩م ، قانون الرعاية السكنية لعام ١٩٩٣م ، قانون العمل في القطاع الأهلي لعام ١٩٦٤ م ، قانون الشرطة ، السلك العسكري والقضاء وغيرها من التشيعات الوطنية التي تشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق المساواة القانونية والفعلية بين الجنسين والتي تحول دون تمكين المرأة من المشاركة الفعالة في عمليات التنمية والنهوض بالمجتمع.

أما بالنسبة لتحرك الدولة على المستوي الوطني فعلىها تشكيل لجنة وطنية من داخل البرلمان وخارجه لعمل دراسة لجمع التشريعات الوطنية التي تميز ضد المرأة في شتي المجالات لاتخاذ الإجراءات القانونية

لتعديلها ، حتىتتمكن الدولة من تطبيق مبدأ المساواة بين الجنسين في المجالات الإنسانية والإقتصادية والثقافية.

وأخيرا وبعد كل جهد ومناقشة طولية أن الحكومة الكويتية أصدر حكما بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٠٥م يمنح كل الحقوق السياسية للنساء ناخبا ومنتخبا ، وهذا واقع تاريخي ومعلم في طريق أعمال المرأة السياسية. وسنوضح موجزا في الباب التإلى ، إن شاء الله.

الباب الثالث: الإعتراف بحقوق المرأة السياسية في الكويت

إن تاريخ ١٧ مايو ٢٠٠٥م تاريخ مهمّ في طريق الدمقراطية في الكويت لأن الحكومة الكويتية أصدرت حكما فيه بمنح المرأة الكويتية حقوقها السياسية ناخبا ومنتخبا. ووافقت على تعديل المادة الأولى من قانون الإنتخاب ليصبح الإنتخاب - بالتإلى الترشيح حقا لكل كويتي بالغ من العمر إحدى وعشرين سنة كاملة. ويشترط القانون الجديد إلتزام المرأة بالقواعد والأحكام المعتمدة عليها في الشريعة الإسلامية لدى مشاركتها في الترشيح والإنتخاب. وأعلن رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد أن االحكومة تعيّن أول وزيرة في تاريخ الكويت.

وجاء تعيين معصومة المباركة أستاذة العلاقات الدولية في جامعة الكويت وزيرة بعد شهر من منح المرأة الكويتية حقها في التصويت والإنتخاب. وكانت الحكومة الكويتية عينت في الخامس من يونيو عام ٢٠٠٥م لأول مرة في تاريخ البلاد كويتيتين في المجلس البلدي الكويتي بعد الإنتخابات البلدلية في الكويت الأخيرة التي تتم بدون مشاركة النساء.

وسيتعين على المرأة الكويتية أن تنتظر حتى موعد الإنتخابات التشريعية المقبلة في يوليو ٢٠٠٧م والإنتخابات البلدلية عام ٢٠٠٩ م لممارسة هذا الحق.

وجدير بالذكر أن 'معصومة مباركة' من الأقلية الشيعية الكبيرة في الكويت ويمثل الشيعة في الكويت ثلث السكان الكويتيين المقدر عددهم بحوالى ٩٥٦ ألف نسمة.

لكن لم يكن لدليهم سوى وزير في الحكومة هو وزير الإعلام السابق محمد أبو الحسن قبل أن يدفع في يناير الى الاستقالة تحت ضغط نواب إسلاميين.

وبتعيين 'معصومة مباركة' في الحكومة تكون السلطات قد ضربت عصفورين بحجر: إرضاء الأقلية الشيعية واقتفاء أثر أربع دول خليجية أخرى (قطر وسلطنة عمان والبحرين والإمارات) سبق أن عينت نساء في الحكومة.

ترقية المرأة في المجتمع الكويتي

إن المجتمع الكويتي مجتمع مستقل في الشرق الأوسط كما رأت جريدة 'باكستان تايمز'[1]. تجري فيه الأصالة والمعاصرة معا ، وتوجد فيه كل مواصفاة التعصير والثقافات الرأسمإلية. وظهرت إشارات هذه الظاهرة في المجتمع بعد إستقلال الكويت من إستعمار البريطانية ، وبعد إكتشاف النفط كثر هذا الميل إلى الرأسمالية والعصرية، لأن إكتشافه معلّم في طريق تقدم الكويت وتطورها فدخلت الدولة في سبيل التقدم الإقتصادي.

والنساء الكويتيات أيضا يسرن في هذا الطريق الجديد ، وتسابق البنات مع الأولاد في التعليم والثقافة ، ويتعلمن في الجامعات حيث أن التعليم منفصل رسميا ومختلط عمليا ، ويعملن في معظم المهن والوظائف ، ويستحقن المساوات في الأجور في القطاع العام والخاص.

إن التعليم عام وشائع بين الإناث الكويتيات ، وتبلغ نسبة التعليم والثقافة في النساء إلى ٧٦ في المائة لما كانت نسبتهن في تعداد السكان ٣٩,٩٦ في المائة فقط

---

[1] Pakistan Times, March 1, 1984.

. وتسجيل البنات في المؤسسات التعليمية أيضا مرتفع في الكويت ، وهو ٩٧ و١٠٠ في المائة في المعاهد الإبتدائية والثانوية على التوالى . وتشجع الحكومة التعليم بين كل المواطنين وخاصة بين الإناث.

يقول إحصاء نشره جمعية نسائية في السابق أن المرأة تمثل حوإلى ٣٨ في المائة من إجمالي قوى العمل الفكري والإداري في الكويت ، إلا أن نسبة الموظفات الإدارية من بينهن لا تتجاوز ١١ في المائة من إجمالى الموظفات ، ويعزو البعض أن ذلك طبيعي لأن المجتمع ذكوري الغلبة والتفضيل فيه للرجل ، كما هي الحال في معظم مجتمعات العالم.

وإن نسبة الخريجات في المؤسسات التعليمية عالية تتجاوز ٦٠ في المائة من الخريجات في جامعة الكويت والمؤسسة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، كما أنها بلغت في بعض الأعوام حوالى ٧٥ في المائة من إجمالى هذه الخريجات. تشتمل المناهج الدراسية المعلومات المادية والعصرية والإسلامية في الكويت ، تعطي الدراسات الإسلامية عشرين بالمائة من الساعات الفصلية الإجمالية في كل سنة.

مشاركة المرأة الكويتية في قوة العمل

إن دولة كويت دولة غنية بالنفط والغاز الطبيعي ، ولكنها فقيرة في الموارد الأخرى حتى في عدد السكان. ولذلك تعتمد الدولة على العمال الأجنبيين لبناء الدولة وترقيتها حتى يفوق عدد الأجانب على المواطنين.

كشفت الدراسة التي أعدتها وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل أن العمالة الوافدة في تزايد مستمر كل عام عن سابقه ، وقد بلغ عدد العمالة الوافدة إلى الكويت في نهاية السنة ٢٠٠٤م إلى ٨٨٦٧٢٦ عاملا بزيادة تقدر بنحو ٧٤٢٧٣ عاملا على عام ٢٠٠٣.

وأما العمالة الداخلية - إستنادا لدراسة إحصائية - بلغ عددها حتى نهاية عام ٢٠٠٤م في القطاع الخاص إلى ١٣٩٠٥ عاملا وطنيا. وبناء على ذلك سيستوعب القطاع الإجمالى ما يقارب ٩٠٠٦٣١ عاملا وطنيا ووافدا.

ان نسبة المرأة في الكويت تشكل نحو ٤٥ في المائة من العاملين في القطاع الحكومي. وقد زادت نسبة الإناث العاملات في قوة العمل الكويتي من ٢% في عام ١٩٦٥ إلى ١٧% في عام ١٩٩٧م ، كما زادت نسبة مشاركة النساء فيما بين العشرين إلى الأربعين من السن بأسرع معدل من النساء الأخريات ، وكانت نسبة هذه الجماعة ٥٠% في عام ١٩٨٩م وازدادت إلى ٦٠ % في ١٩٩٧م. واشتغلت النساء الكويتيات ٦٢ في المائة من ٢٢,٣٧٣ أعمالا جديدة تحتاج شهادة جامعية أو مهنية خلال ثماني سنوات ماضية في حين إشتغل الرجال الأعمال الباقية[٢].

وتشير الدراسة إلى أن العمالة الوطنية كان إقبالها الأكثر على قطاع التجارة والمطاعم والفنادق ، حيث بلغت إلى ٦٠ % ، وأما على التمويل والتأمين

---

[2] Mary Ann Tetreault, Kuwait: Sex, Violence, and the Politics of Economic Restructuring ,Women and Globalization in the Arab Middle East Gender, Economy and Society, Edited by Eleanor Abdella Doumato ,Marsha Pripstein Posusney,Lynne Rienner Publishers, London,2003,Page229.

والخدمات العامة فنسبتها ٢٠% ، وعلى الخدمات الإجتماعية ٢٠% ، والنقل والتخزين ٨%، والصناعات ٧%. وفي حين أن العاملين في قطاعات الزراعة والصيد ، الكهرباء والغاز لم تصل نسبتها إلى ١% .

أما عن الحالات الإجتماعية للعمالة فتشير الدراسة إلى أن نسبة المتزوجين والعزاب كبيرة جدا ، بالمقارنة مع نسبتي المطلقات والأرامل سواء بالنسبة للعمالة الوافدة أو الوطنية.

عدد العمالة الوطنية حسب الحالة الإجتماعية[3]

الحالة الإجتماعية / النوع	الأعزب	المتزوج	المطلق	الأرمل	الإجمالى
الذكور	١٩٠٣	٦٩٠٧	٣٨	١١	٨٨٥٩
الإناث	١٢٤٩	٣٧٣٦	٥٤	٧	٥٠٤٦
الإجمالى	٣١٥٢	١٠٦٤٣	٩٢	١٨	١٣٩٠٥

[3] دراسة وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل ، دولة الكويت (الجريدة اليومية" الأنباء" ٥ مارس ٢٠٠٥ م، صفحة ٨)

القضايا الإجتماعية التي تواجه النساء الكويتيات: حدود الجنسية

إن الكويتيين الأصليين وفقا لتعريف قانون الجنسية الذي أصدر عام ١٩٥٩م هم الذين كانوا يسكنون مع سلالاتهم في الدولة قبل ١٩٢٠ واستمروا فيها حتى١٩٥٩م. القومية الكويتية تأسست على فكرة 'أسرة واحدة' تعني عائلة واحدة أو متحدة ، وهي التي تتخد في أوائل السبعينات كرمز للوطن لتعزيز إلتحام الدولة. ويشير هذا المصطلح إلى الهوية الأسطورية عند أسر قبلية قديمة التي كانت في جزيرة العرب في الزمن الماضي حيث أن كل الأعضاء يهتمون بشؤون الأخرى ويعيشون تحت أجنحة وقائية لزعيم القبيلة.

وشكل المجلس المشروعي الكويتي لجنة جديدة لتوعية أعضاء المجتمع عن حقوقهم ومسؤولياتهم. وكانت الدولة مبنية على أساس نظام أبوي ، نظام إجتماعي يتميز بسلطة الأب المطلقة على العشيرة أو الأسرة وبانتساب الأبناء إلى أبيهم لا إلى أمهم. وكانت قيادة الأسرة في أيدي الرجال الكبار، ويدعى أعضائها إلى تعزيز القيم الأسرية كإطاعة القيادة واحترام الكبار وعناية الصغار. وتصف اللجنة الدولة كأسرة واحدة كبيرة بقيادة الأمير، والتي يكون فيها الوعي عن الحقوق والواجبات والتناسق بينهما. هذه المماثلة عن الأسرة والدولة تسبب لصلة قوية وتفاهم ذي عمق معين بين الأسر والدولة اللتين تقومين على النظام الأبوي.

نري في القانون الذي يتعلق بالجنسية في الكويت تمييزا وازدواجا بين الذكر والأنثى ، أن جنسية المرأة الكويتية المتزوجة بغير الكويتيين الأصليين لن تنقل إلى زوجها أو ذرياتها ، وفي حين تحصل الزوجة غير الكويتية على جنسية

الزوج الكويتي من دون النظر إلى جنسية هذه الزوجة الأصلية - عربية كانت أم أجنبية ما دام الأبناء يحملون جنسية والدهم الكويتي. من حق أي إنسان أن يختار الزوجة التي يريدها سواء أكانت من مجتمعه وبلده أو من مجتمع وبلد الأخرى ، فالزواج عادة قسمة ونصيب ولا أحد يفرض زوجة محددة على إنسان إذا كان غير راغب فيها. فيطلب العدل أن يكون القانون سواسيا لكل الناس دون نظر إلى الجنس، فإذا منحت الجنسية لزوجات غير عربيات تزوجن المواطنين الكويتيين فلا بد من منحها لأزواج أجنبيين تزوجوا امرأة كويتية. ولكن هؤلاء النساء المتحيَّزات بهذا القانون لن يتبادلن الجنسية إلى ذرياتهن. ولذلك تمنع هؤلاء الأولاد مع آبائهم من الحقوق الإجتماعية والسياسية والإقتصادية وغيرها التي يتمتع بها الكويتيون[4].

إن الكويتيات المتزوجات من غير الكويتيين لا تعامل الواحدة منهن كمواطنة تتمتع بكافة الحقوق لكونها لا تنتسب لزوج كويتي. أن معاناتهن مزدوجة فمن جهة تقع عليهن كل أشكال التمييز والاقصاء كنساء ومن جهة الأخرى تنتزع منهن بقايا الحقوق الأساسية التي تتمتع بها أخواتهن الكويتيات المتزوجات من الكويتيين.

وهؤلاء النساء محرومات من حق السكن وكفالة أبنائها وتعليمهم وتقديم الرعاية الصحية لهم ، فالقانون يعتبرها ناقصة الأهلية ولا يعاملها كفرد مستقل في

---

[4] Mary Ann Tetreault and Haya al Mughni," Women, Citizenship and Nationalism in Kuwait" (Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association, Chicago, February 1995).

المجتمع كما نص عليها الدستور. إن بناء هذا الوضع الغير الإنساني وعدم تقديم الحلول والتشريعات الدائمة والإنسانية لمعالجتها من قبل المسؤولين وممثلي الأمة يرجعان إلى أن المرأة لا تشكل أي قوة أو ثقل سياسي يساعد على تغيير وضعها ليصبح أكثر إنسانية.

إن عدد الكويتيات المتزوجات من غير كويتي حيث بلغ عددهن ٧٩٤٧ مواطنة ، و٤٨% منهن متزوجات من 'البدون' و٤٥% متزوجات من جنسيات عربية و٦% متزوجات من حنسيات غير عربية. وأن دراسة الأخرى لوزارة التخطيط أفادت أن مجموع الكويتيات المتزوجات من غير الكويتيين حتى عام ١٩٩٨م بلغ ١٧١٤ مواطنة أي أن النسبة إزدادت ٢٠% منذ عام ١٩٩٠م [٥].

إن من نتائج غزو النظام العراقي البائد لدولة الكويت تدني المستوي الإقتصادي لهذه الفئة من المواطنات الكويتيات لفقدان الكثير من أزواجهن لوظائفهم ، وخصوصا من كان يحمل جنسية إحدى الدول المعارضة أو إضطرار الكثير من هؤلاء الأزواج للعمل في وظائف متواضعة وذات دخل متدن مقارنة بما قبل الغزو أو منع الكثير من الأزواج غير الكويتيين من العمل وخصوصا فئة 'البدون'

الزواج مع غير الكويتيين يسبب لبعض خسائر الأخرى للمرأة الكويتية. القانون الذي أصدر في عام ١٩٨٢م يمنع هؤلاء النساء من حق ملكية منزل

---

[5] Buthaina al-Makhawi,"The Situation of Kuwaiti Women Married to Non-Kuwaitis and to Stateless Individuals" (Paper presented at the First Post- Liberation Conference on Women's Role in Cultural, Social and Economic Development, Kuwait, April 1994).

حكومي كما يبطل مشروع آخر أصدرفي سنة ١٩٩٣ م حقها للقروض لمنزل حكومي.

وفي هذه الظروف التي أفسدت أحوالهن الإقتصادية بحدة وخصوصا بسبب قانون الحكومة الذي يفرض على العمال الغير الكويتيين تقديم بطاقات الجنسية عزمن على أن يتحدن لتحسين أحوالهن الرديئة[6]. وفي أبريل ١٩٩١م حاولت بعض ربات البيت من الطبقة السفلي والمتوسطة مع مساعدة بعض النساء المثقفات على تشكيل جمعية نسائية ، ولكن الحكومة رفضت الرخصة للجمعية إنكارا لنشاطاتها وأنكرت الموافقة التي تتمتع به الجمعيات الأخرى. واقتحمت عضوات الجمعية إلى المبني والساحة ' لجمعية وقاية البيئة'واستعملنها كمكتبهن الرئيسي ، ولكن رجال الجمعية طردوهن منها. وبعد سنة أخذت 'الجمعية الثقافية الإجتماعية النسائية' هذه المسألة وتضمنت في برنامجها.

في الكويت شعب آخر يقال 'البِدُون'. وهم المقيمون في الدولة بدون الوطنية مع أنهم هاجروا إلى الكويت قبل العقود ويسكنون فيها مع الأبناء والذريات. و 'البدون'الأصليون ينضمون إلى الشعوب القدماء الذين ليسوا لهم

---

[6] Following the liberation of Kuwait from Iraq in 1991, the government both reversed a pre-war preference for Arab nationals in the expatriate labor force and campaigned strongly to reduce the overall proportion of foreign workers in Kuwait. The particular targets of the new policy were Palestinians (formerly the largest segment among Arab expatriate), Iraqis and Jordanians, By the fall of 1992, fewer than 38,000 Palestinians remained in Kuwait out of a pre-war total estimated as being in excess of 350,000 .(See Mary Ann Tetreault, "Kuwait's Economic prospects", Middle East Executive Reports, January 1993,p.10). Because entitlement to reside in Kuwait for other than Kuwaitis depends on having a job or a sponsor whose demonstrated earnings exceed a certain amount, job losses among the spouses of Kuwaiti women amounted to threats of imminent deportation for many of them.(See Mary Ann Tetreault and Haya al Mughni " Modernization and its Discontents: State and Gender in Kuwait" Middle East Journal, Volume 49, No.3, summer 1995 , P.409.

جنسية خاصة وحدود وطنية. وكانوا غَجرا (gypsy) متجولين في صحراء جزيرة العرب بين البلاد والمقاطعة بغير عناية حدود الأوطان. ويتوهم بعض الكويتيين أن معظم 'البدون' ليسوا من البدو العربي الأصلية بل من العراق والمملكة العربية السعودية ومن البلدان المجاورة ، وهاجروا إلى الكويت تاركين جنسيتهم الأصلي لنيل إمكانيات الكويت في المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية[٧].

وكانت دولة الكويت ترحب باستيطان 'البدون' ومشاركتهم في الحياة الإجتماعية الكويتية حتى في أواخر الثمانينات ، لأن 'البدون' ساهموا في تجنيد الجيش الكويتي بينما كان عدد السكان الكويتي غير كاف لتكميل حاجات الجيش. وكان حياة 'البدون' وأحوالهم متشابهة لحياة الكويتيين الأصليين إقتصادية وإجتماعية ، وشاركوا في بناء الدولة ونموّها. وفي الإحصاء الذي أجري في الكويت قبل إحتلال العراق يُعد 'البدون' جزءا من الجنسيين الكويتيين[٨].

وعقب إفساد إقتصاد الكويت بسبب إنهيار سعر النفط في نصف الثمانينات واجه 'البدون' نكبة كبيرة في العمل لأن الحكومة طلبت من العمال الأجنبيين بأن

---

[7] Mary Ann Tetreault and Haya al Mughni " Modernization and its Discontents: State and Gender in Kuwait" Middle East Journal, Volume 49, No.3, summer 1995 , P.408.

[8] The figure of 47.1 percent of a total population of 467,339 persons is given in the last report prepared by the Central Statistical Office of the Kuwait Ministry of planning, prior to the Iraqi invasion of Kuwait in August 1990. It appears in Table 11 of the Annual Statistical abstract, 1989, on p.27. These figures correspond to those given in earlier editions of the Statistical Abstract, in the first post-invasion statistical summary from this same source, the Annual Statistical Abstract, 1992, the percentage of Kuwaitis in the population in 1965 is reported as 36.1 percent of 467,339(Table 11,p.27) . A note on p.26 0f 1992 volume says, "It is worth mentioning that figures of Kuwaitis in this chapter do not include non-stated nationalities". That means that Bidun (Stateless Persons) were counted as par of the Kuwaiti total in pro-invasion statistical compilations, but since then appear as part of the non-Kuwaiti population. We cite pre-invasion statistics when we refer to pre-invasion perception and understandings of this issue.

يقدموا أوراق الجنسية. وليس لهم أي أوراق تشهد على جنسيتهم فيطردون من الوظائف بعجزهم لتقديم تلك الشهادة. وكثرت هذه المشاكل بعد إحتلال العراق في ١٩٩١م. والإحصاء الذي نقح بعد الإحتلال عام ١٩٩٢م يصنف 'البدون' في قائمة غير الكويتيين ، وكان هذا الموقف الذي يميز الكويتيين الأصليين من 'البدون' عقبة للبدون في المجال الإجتماعي وانقطاعا في سبيلهم إلى التقدم. وأضرت هذه القوانين حياة النساء اللاتي تزوجن 'البدون' أيضا وضاقت بهن الحياة الإجتماعية إلى حد كبير.

حدود طبقات إجتماعية وانبثاق جمعيات نسائية

بعد إستقلال الكويت إنتشر التعليم بسرعة بين المواطنين ، وسبب التعليم إلى إنبثاق طبقة إجتماعية متوسطة جديدة بعد الطبقة الأولى الموجودة من أسرة الحاكمة والنخبة. وما كانوا أغنياء لتوظيف المال في صناعة ضخمة أو تجارة كبيرة وليس لهم تأثير سياسي لنيل التسهيلات والوكالة. وكانت دولة الكويت تحتاج إلى الماهرين والعمال في مجالات شتى ، لأن الدولة كانت تتهيأ للوثوب إلى التقدم والتطور ، وبدأت إصدار النفط بغاية تجارية ، فعين هؤلاء الرجال والنساء في المناصب المرتفعة التي توجب التعليم العالى والمهارة في القطاع العام والخاص مثل المديرين في الشركات النفطية والأساتذة في الجامعات وغيرها ، وامتلكوا المهن غير التنفيذية ، وكان المهن التنفيذية ممتلكة بالرجال من

الطبقة العليا والنخبة[9]. فيزداد هذه الطبقة المتوسطة في المجتمع تدريجيا ، وتستطيع هذه الطبقة أن تتحدي الطبقة العليا في الهيمنة الإقتصادية والمهنية[١٠].

هذه الظاهرة ليست محدودة بين الرجال الكويتيين فحسب بل هي موجودة بين النساء أيضا ، بسبب إنتشار التعليم بين النساء من الطبقة المتوسطة بدأن المنافسة مع الرجال في الأمور الإجتماعية والثقافية والإقتصادية ، والجمعيات النسائية أيضا كانت مبنية على هذا الأساس في هذه الفترة ، والجمعيتان اللتان تم تشكيلهما في عام ١٩٦٣م كانتا تعملان على سياسة الطبقة ، هما 'الجمعية الثقافية الإجتماعية النسائية' (Women's Cultural and Social Society (WCSS) وجمعية تطوير النساء العربيات (Arab Women's Development Society (AWDS)[11]. وكانت 'الجمعية الثقافية الإجتماعية النسائية' مركز النساء المثقفات من الطبقة الأولى أو من الطبقة التجارية اللاتي يتمتعن بالمهن المرتفعة والحياة الجليلة ، ولهن تبرعات كافية للأعمال الخيرية والتطوعية. وفي الوقت نفسه إجتمعت المرأة من الطبقة المتوسطة في ' جمعية تطوير النساء العربيات' التي رفعت صوتها ضد تمييز جنسي تقاسى بها النساء الكويتيات في المجتمع ، ولحقوق سياسية تمنع منها الإناث. وبذلت الجهد لارتفاع مستوي حياة المرأة بواسطة التعليم. واعترضت أعضاء الجمعية مع مؤسستها 'نورية السداني' على سلطة النظام الأبوي في المجتمع خاصة في قضايا المرأة ،

---

[9] Mary Ann Tetreault and Haya al Mughni " Modernization and its Discontents: State and Gender in Kuwait" Middle East Journal, Volume 49, No.3, summer 1995, P.409.

[٢] Tetreault, The Kuwait Petroleum Corporation,P.172.

[11] The history of these organizations is discussed in detail in Al-Mughni, Women in Kuwait.

وسبّب هذا الموقف لمعارضة شديدة من جهة الحكومة ومن أعضاء المجتمع الذين يأيدون هذا النظام الأبوي بشدة. واجتذبت 'الجمعية' إنتباه المجتمع إلى إلتزامها الجنسي بانعقادها مؤتمرا نسائيا لفحص أحوال العاملات في عام ١٩٧٤و ٧٥ م. وتجاوزت حدود الطبقة بدعوتها المرأة من الطبقة التجارية أيضا إلى عضوية الجمعية.

إتحدت هاتان الجمعيتان مع كل إختلافاتهما تحت ظل 'إتحاد النساء الكويتيات'(Kuwaiti Women's Union) التي أسست في سنة ١٩٧٤م ، ولكن الإتحاد بقي بثلاث سنوات فقط ، وانهدم بسبب عدم التناسق بينهما وبعجز أعضائها للإتفاق على المصالح العامة ، ومع ذلك كان هناك نزاع داخلي في الإتحاد على رئاستها. وبعده إنفصلت ' وجمعية تطوير النساء العربيات' بنفسها عام ١٩٨٠م. ثم شجعت الحكومة لتأسيس جمعيات نسائية جديدة تعمل وفقا لمصلحة الحكومة وبغير رفع تحديات لها. ثم تعددت الجمعيات النسائية في الدولة مثل جمعية بيادر السلام النسائية عام١٩٨١ م ، وجمعية النساء الكويتية التطوعية لخدمة المجتمع عام ١٩٩١، والإتحاد الكويتي للجمعيات النسائية ١٩٩٤م.

وإذا لاحظنا الأمر من جهة قضايا المرأة بصفة خاصة فإن بعض هذه الجمعيات العامة مثل رابطة الأدباء وجمعية المحامين وجمعية الصحفيين الكويتية ، وغيرها كالفرق المسرحية ورابطة الإجتماعيين قد إتخذت مواقف إيجابية بالنسبة للعمل النسائي وحقوق المرأة .

وكانت هذه الجمعيات الجديدة تتضمن بالمرأة من الأسر الملكية والنخبة حتى زوجة ولي العهد. وعملت مع الحكومة لتقدم النساء الكويتيات في جميع المراحل ، ورفضت بعضها مواقف ' وجمعية تطوير النساء العربيات' مثل إصلاح النظام الأبوي ومساواة النساء الجنسية وإستقلال المرأة التام.

إستمرت' جمعية النساء الثقافية والإجتماعية ' في طلبها مع بعض الجمعيات مثل 'نادي الفتاة' (Young Women's Club) للحقوق السياسية للإناث الكويتيات، ولكنها لم تنجح في إقناع المجتمع أو تغيير موقف الرجال تجاه هذا الطلب المهم[١٢]. ولم تتناول الجمعيات النسائية بعضا من أهم قضايا النساء مثل القضايا الإجتماعية للمطلقات والأرامل ، والقضايا التي تواجه المتزوجات مع غير الجنسيين. وفي الوقت نفسه جمعت التبرعات للأعمال الخيرية كما كفلت دروسا لانتشار التعليم بين النساء الأميات ، وفتحت أندية الترفيه للمرأة والأطفال.

ويقال أن التمييز الطبقي يوجد بين النساء كما يوجد بين الرجال في إشتغال المناصب الإدارية المهمة في القطاع العام على وجه الخصوص ، والنساء من الأسرة الحاكمة والطبقة العليا يشتغلن بهذه المناصب ، ويشير الناقدون إلى بعض الأمثال مثل 'شيخة الصباح' مديرة شؤون التسويق لشركة النفطية الكويتية ،

---

[12] Tetreault, "Civil Society in Kuwait".

و'فريدة الخرافي' رئيسة جامعة الكويت ، و'فاطمة الحسين' رئيسة التحرير لمجلة 'الوطن' النسائية ، و'أمل حامد' في وزارة الأنباء.

حدود التمدن والإسكان

إن دولة الكويت تسرع إلى التمدن والتطوريوما بعد يوم ، كان سكان الدولة يسكنون في الزمن الماضي في الأرياف والقرى وفي ساحل البحر، ولما اكتشف النفط وكثرت الثروة في أيدي الناس وازدادت فرصة المهن في المدائن إرتحلوا إلىها خاصة إلى مدينة الكويت عاصمة الدولة. فتحولت حياة السكان وحدث في المجتمع كل ما يحدث بعد التمدن من الإيجابيات والسلبيات.

بنيت شقق للسكن على جنبي الشارع العام ، ورسم المخططون الأجنبيون الخرائط للمباني الضخمة والمكاتب التجارية ، وتغيرت أسالىب حياة الناس كما تبدلت رؤيتهم التمدنية ، وازداد التعليم بين الرجال والنساء ، واشتغلت النساء بمهن وأعمال عديدة ، وعملت المرأة من الطبقة التجارية في المكاتب الحكومية والمؤسسات التجارية والمصانع الخصوصية. واتبعت بهن المرأة من الطبقة الأخرى أيضا للأعمال في خارج البيت ، وبدأت المرأة في الدولة سياقة السيارات ، ومنحت الحكومة لها ترخيص القيادة ، وخضعت لمظاهر الحضارة الحديثة.

وكان هناك بعض الحدود التي تأسست على الجنسية وحالة الأسر في هذه المناطق السكنية الجديدة ، وفي أول أوان التمدن وحتى الآن أيضا كان العمال الأجنبيون يسكنون جماعيا على إختلاف بلادهم. فسنأخذ بعض المناطق على سبيل المثال: 'هوإلى' إحدى منطقة يسكن فيها العمال الفلسطينيون معا ، و'شويق' منطقة جديدة يبني الأسر التجارية فيها بيوتا ، ويعيش الشيعيون الكويتيون في الشرق وفي ضاحية المدينة'رميتية'. ويركز أسر البدون في 'جهرة'حول مدينة 'أحمدي' خارج مدينة الكويت وفي ساحل الجنوب ، وسياسة الحكومة في الإسكان تعتمد على عمر رب البيت أو وظيفته. ولذا هناك في الكويت أماكن مختلفة ومتنوعة مثل 'مشرف' مسكن الجيل الجديد والشباب الذين يريدون لاشتراء البيوت ، و'أحمدي' يسكن فيها موظفون من جامعة الكويت وشركة النفط الكويتية وغيرها من الشعب الحكومية. وهذا الفصل في المساكن والمجاورة يمثل المواقف السياسية والإجتماعية في الكويت إلى حد ما .

مساكن الحكومة أيضا توزع على أساس أنواع الأسرة ، بعض البيوت محجوزة للعزاب الذين لا يقيمون مع الأسرة ، كما تعين الشقق السكنية للزوجين الأبترين بدلا من المنازل الخصوصية ، وكما تسكن الأسر مع ذرياتهم في هذه المنازل ، والبالغون والبنات يسكنون مع والديهم حتى الزواج.

وتريد الحكومة بهذه السياسة أن تشجع الولادة وتربية الأطفال. وإذا مات الزوج الأبتر تاركا الزوجة في بيت حكومي تسترجع الحكومة البيت للأسرة

الكاملة إلا إذا عرضت الزوجة أقرباء المتوفي يسكنون معها في ذلك البيت[١٣]. وتستطيع للمرأة الكويتية أن تشتري الأرض أو المسكن في إسمها ولو أنها لم تخوّل البيت مجانا أو الذي يقدم بعون مالى من الحكومة كما يخوّل أخوها الكويتي.

وقد شاهدت الكويت في الأيام الحاضرة زيادة في عدد النساء الفقيرات ذوات مسؤوليات البيوت ، وهذه ظاهرة جديدة تكون بأسباب كثيرة من أهمها الزيادة في عدد المطلقات اللاتي لا يجدن أي عون من أزواجهم السابقين. وقد ارتفعت نسبة الطلاق بين الأزواج الكويتين أو زوج كويتي وآخر أجنبي منذ نصف السبعينات ، وازداد عدده بحدة في عام ١٩٨٠م ، ووصل إلى ذروته قبل الإحتلال في عام ١٩٨٦م. وقد زاد عدد الطلاق من سنة ١٩٧٩ إلى ١٩٨٨ م وفقا للقسم الإحصائي الكويتي. وتصل نسبة الطلاق إلى ذروتها ٩,٦% في سنة ١٩٨٦ ولما كانت ٧,٢% في ١٩٧٩م[١٤].

وكان هناك سقوط في عدد الزواج والطلاق في ١٩٩١ م العام الأول بعد الإحتلال ، ولكنه وصل إلى ذروة جديدة في ١٩٩٢م . ويشير البيان الذي صدر من وزارة القانون أن عدد الطلاق بين الأزواج الكويتين أو زوج كويتي مع الأجنبي على الأقل يصل إلى ٢٠٤٦، ١٥٦٠، ٢١٣٩ في السنوات ١٩٨٩، ١٩٩١و١٩٩٢ على التوالى. وقد فصل عدد البدون في الزواج والطلاق من عدد

---

[13] Mary Ann Tetreault and Haya al Mughni " Modernization and its Discontents: State and Gender in Kuwait" Middle East Journal, Volume 49, No.3, summer 1995, P.413.

[14] Statistical Abstract in 25 Years, Special Issue, 1990, Table 35, page 62.

الكويتيين بعد الإحتلال ، وإذا أضيف هذا الرقم أيضا إلى عدد الكويتيين الأصلين فيزداد الرقم إلى ذروته[١٥]. وتواجه بعض المطلقات الفقيرات ضيقا ماليا في نفقة الأطفال رغم أن القانون يفرض نفقتهم على الوالد.

إن كل مبادرة الحكومة تنفذ من طريق الرجال أوأرباب الأسر ، وفي نظر الحكومة أن امرأة تسكن منفردة أو مع أسرتها ليست مستحقة لتلك المعونات ، ويرفض طلبها للمعاونة أحيانا إذا كان لها أولأي رجل من أسرتها مهن أو عمل في قطاع حكومي، وفي ١٩٩٢م رفضت الحكومة ٣٠٨ طلبا من النساء لمعاونة الحكومة مبررا لوظيفتهن أو وظيفة أعضاء أسرتهن.

المنطقة السكنية الخاصة أيضا مسألة الأخرى تحتاج إلى مساعدة المجتمع، والمساكن التي توزعها الحكومة مجانا أو في سعررخيص تعد كإمتياز للرجال الذين يرأسون الأسر، ولذلك بنت الحكومة بعض الشقق السكنية الخاصة للنساء اللاتي يرأسن الأسر في مناطق بعيدة. المنطقة السكنية 'صباح السالم' التي بنيت في عام ١٩٧٠م في جنوب مدينة الكويت في الشارع السادس منطقة على هذا النموذج ، وقد فصلت منطقة 'صباح السالم عن غيرها من الجهات السكنية ، تسكن فيها- وفقا لمصادر الحكومية- الأزواج الأبترون والنساء المتزوجات مع غير الكويتيين والمطلقات والأرامل علما بأن هذه الطبقات الثلاثة مضطهدات في المجتمع الكويتي.

---

[15] Ibid. Page 414.

وتمنح للإناث إعانة مالية لاستأجار هذه الشقق ، ولكن مع كل إعانة مإلية وإعتراف رسمي أن الإنعزال الجغرافي يملأ نفوس المقيمين بانخفاض وكآبة. وهذا الإنعزال يغيب المقيمين من المجالات ذات الأهمية الإجتماعية والثقافية. وهذه هي القضايا الإجتماعية التي تواجهها بعض النساء الكويتيات ، فلا بد علي الحكومة الكويتية أن تعتني بهذه القضايا وتحلها بأسرع وقت ممكن.

الخاتمة

المرأة الكويتية بلا شك هي من طلائع النساء النشيطات في الوطن العربي ، وقد جاهدت ولا تزال بإصرار إثبات وجودها واحتلال مكانتها بين نساء العالم في الوقت الذي طغت عليها بعض التقاليد التي أرادت لها الأنطواء داخل جدران المنزل معزولة عن المشاركة في بناء مجتمعها ووطنها.

لذا برزت المرأة الكويتية من الرائدات لتحطيم كل القواعد السلبية التي تعزل المرأة وتعرقل مساهمتها في الإعمار والبناء ، كما أن المراقبين لحركات المرأة الكويتية في مختلف المجالات يجدون أنها شقت طريقها بنجاح.

إن التعاون الثنائي في المجالات الإنسانية والخيرية لا يقل أهمية عن السياسة والإقتصاد لارتباطها بشكل مباشر باهتمامات الشعب به ، وأن عدم الإعتراف بحقوق المرأة يعكس عدم إعتراف بوجودها ويجب ليكون القانون منح المرأة أيضا مثلما يمنحها للرجال والصبيان.

إن المشاركة في الأنشطة السياسية هي جزء لا يتجزأ من واجبات الإنسان تجاه مجتمعه ، فإن طرد المرأة من حقها السياسي لا يجوز لأنه

يعني عرقلة حقوقها في التعبير عن نفسها وحصولها علي الخبرة في مجالات الحياة المختلفة ، وبالتالي لا يمكن لها القيام بدورها في بناء المجتمع والدولة.

إن دولة نيوزلندا هي أول دولة منحت نساءها حق التصويت مثل الرجل عام ١٨٩٣م ، كما كانت تركيا أول دولة إسلامية أعطت المرأة حقها السياسي عام ١٩٣٠م. وفي الزمن الحالي تمنح كثير من دول العالم العربي والإسلامي الحقوق السياسية للمرأة.

وأخيرا نالت المرأة الكويتية حقوقها السياسية فيحق لها أن تفتخر بنفسها على هذه الإنجازات. وكذلك تستحق الحكومة الكويتية كل إطراء وإجلال بهذا الإقرار المهم.

وفي نفس الوقت لا بد على الحكومة الكويتية أن تعتني بالقضايا الإجتماعية التي تواجهها بعض النساء الكويتيات من حدود الجنسية والإجتماعية. والنساء اللاتي تزوجن غير الكويتيين الأصليين و'البدون' يواجهن مشاكل كثيرة ، ومنها إنكار الجنسية لأزواجهن وأولادهن بينما تحصل الزوجة غير الكويتية على جنسية الزوج الكويتي بغض النظر إلى جنسية هذه الزوجة الأصلية ما دام الأبناء يحملون جنسية والدهم

الكويتي. ليس هذا التمييز ملائم لدولة حديثة التي تريد الخير للناس . ويطلب العدل أن يكون القانون سواسيا لكل إنسان كان رجلا أو مرأة.

أما بنسبة تطور الإجتماعي والإقتصادي والسياسي تقف دولة الكويت في مكانة أولي أمام الدول العربية والإسلامية. فلا بد لحكام الكويت رفع المجتمع إلى المستقبل المشرق وقيادته إلى أقصي التطور حتى نال الشعب حريتهم الكاملة في كل مجالات الحياة بغير إنكار إرتباط الدولة بالتقاليد والدين الإسلامي.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

جمانة طه ، **المرأة العربية في منظور الدين والواقع : دراسة مقارنة** (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٤).

مصطفي ، أحمد ، أبو حاكمة. ، **تاريخ الكويت الحديث ١١٦٣-١٣٨٥هـ ، ١٧٥٠-١٩٦٥م** ، (الكويت: طباعة ونشر وتوزيع ، ذات السلاسل ، الطبعة الأولي ، ١٩٨٤).

وزارة الإرشاد والأنباء ، **دولة الكويت الكتاب السنوي ١٩٦٥ م** (مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٦٥).

شاكر محمود ، إسماعيل أحمد ياغي .، الدكتور، **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر ٨٩٧-١٤٠٠هـ** ، الجزء الأول ، الحناح الآسيوي ، (الرياض : دار المريخ للنشر، ١٩٨٤).

شلتوت ، محمود.، **الإسلام عقيدة وشريعة** ، الطبعة الخامسة ،(دار الشروق للنشر والترزيع والطباعة، ١٩٧٥).

علي الحسني ، ابو الحسن الندوي.، **الإسلام: أثره في الحضارة وفضله علي الإنسانية**، (لكهنو، الهند : ملتزم النشر والتوزيع ، المجمع الإسلامي العلمي،١٩٨٥).

جدعان فهمي،. **أسس التقدم عيد مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث** ، (عمان: جار الشروق ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٨م).

كحالة، عمر رضا ، **أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام**، (بيروت:مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٢م).

الحداد الطاهر، **امرأتيا في الشريعة والمجتمع** ، (تونس: دار صامد للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م).

مصطفي حجازي، **التخلف الإجتماعي: مدخل إلي سيكولوجية الإنسان المقهور**،(بيروت ، معهد الإنماء العربي ، الطبعة السادسة).

حطب زهير، **تطور بني الأسرة العربية ، والجذور التاريخية والإجتماعية لقضاياها المعاصرة** ،(بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦م).

عمر القراي آخرون ، **حقوق المرأة بين المواثيق الدولية والإسلام السياسي** ،(القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ١٩٩٩م).

البستاني، بطرس، **تعليم النساء** ، (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، سلسلة الروائع ٢٢، الطبعةالثالثة ، ١٩٦٦م).

فياض نبيل ، **حوارات في قضايا المرأة والتراث والحرية** ، (دمشق: دار أسامة، ١٩٩٢م).

القرضاوي يوسف ، **فتاوي معاصرة للمرأة والأسرة المسلسة** ، (عمان: دار الضياء، ١٩٨٨م).

شفيق منير، **الفكر الإسلامي المعاصر والتحديات** ، (بيروت: دار الناشر ، ١٩٩١م).

أمين قاسم ، **تحرير المرأة** ، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣م).

عمارة محمد ، **قاسم أمين وتحرير المرأة** ، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠م).

العزالي محمد الشيخ ، **قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة** ، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١م).

السباعي مصكفي ، **المرأة بين الفقه والقانون** ، (دمشق: مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٦٢م).

فضل الله محمد حسين ، **المرأة بين واقعها وحقها في الإجتماع السياسي والإسلامي**، (ندوة حوارية) ،(بيروت: دار التقلين ، ١٩٩٥م).

شايدولينا ، **المرأة العربية والعصر** ، ترجمة شوكت يوسف ، (بيروت: دار الجليل، ١٩٨٠م).

منسي جولييت ، **المرأة في العالم العربي** ، ترجمة الياس مرقص ، (بيروت: دار الحقيقة).

عزة دروزة محمد ، **المرأة في القرآن والسنة** ، (دمشق: دار الجليل للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٢م).

المطهري مرتضي ، **مسألة الحجاب** ، (بيروت: الدار الإسلامية ، الطبعة الأولي ، ١٩٨٧م).

البستاني كرم ، **النساء العربيات** ، (بيروت: دار صادر، ١٩٦٤م).

الدوريات

مجلة العلوم الإجتماعية ، (الكويت: جامعة الكويت ، مجلة ١٤، العدد الثاني ، صيف ، ١٩٨٦م).

مجلة العربي ، (مجلة شهرية ثقافية تصدرها وزارة الإعلام بدولة الكويت ، العدد ٥٥٦، مارس ٢٠٠٥).

المراجع الإنجليزية

Abdella Doumato Eleanor, Marsha Pripstein Posusney, 2003: *Women and Globalization in the Arab Middle East: Gender, Economy and Society,* London: Lynne Rienner Publishers.

Afshar Haleh, 1993,*Women in the Middle East: Perceptions Realities, and Struggle for Liberation,* (ed), London: Macmillan Press Ltd.

Ahmad Akbar S, 1988, *Discovering Islam: Making Sense of Muslin History and Society,*(London and New York : Routledge and Kegan Paul.

Al-Mughni, Haya, 1993 *Women in Kuwait: The politics of Gender,* London: Saqi.

Al-Sadani, 1993, *The Early Women's Organization and the Campaign for Women's Rights* in *Politics of Gender* ,(ed), Haya al ,London: Saqi, ,P.63-88.

Arberry, A. J., trans. 1995, *The Koran Interpreted,* NewYork: Macmillan.

Fadhro,Munira A, 1990, *Women at Work in the Gulf : A Case Study of Bahrain,* London: Kegan Paul International.

Haddad, Yvonne Yazbeck, Esposito, John L. 1998, *Islam, Gender and Social Change,* (ed), Oxford: Oxford University Press.

Haddad, Yvonne Yazbeck, 1985, 'Islam, Women and Revolution in Twentieth-Century Arab Thought', Yvonne Yazbech Gaddad and Ellison Banjs Findly, (ed) In *Women, Religion and Social Change,* Albany: SUNY Press, 275-306.

Hijab, Nadia, 1998, *Womanpower: The Arab Debate on Women at Work,* Cambridge: Cambridge University Press.

Ismail Salwa, 2003, *Rethinking Islamist Politics: Culture, the State and Islamism,* London, New York: I.B Tauris.

Khurim Fuad Ishaq,. 1980, *Tribe and State in Bahrain: The Transformation of Social and Political Authority in the Arab State,* Chicago: University of Chicago press.

Lambert Lee R., Erin Lambert, 1992, *Other Kuwait: An American Father and Daughter's Personal Impressions,*Worthington,Ohio: LeeR.Lambert&Associates Publishing .

Lughod Lila Abu- 2000, *Remaking women: Feminism and Modernity in the Middle East,* (ed), Princeton, New Jersey: Princeton University press.

Marnissi, Fatima, 1975, *Beyond the Veil,* New York: Schenkman.

Marnissi,Fatima, 2002, *Islam and Democracy Fear of the Modern World,* Cambridge Perseus Publishing, Cambridge Centre.

Moghadam, Valentine M., 1993, *Modernizing Women:Gender and Social Change in the Middle East* , (Ed), Boulder, Colo.: L. Tienner.

Nashat Guity, Tucker Judith E., 2001, *Women in the Middle East and North Africa: Restoring women to history,* Bloomington and Indianapolis: Indiana University press.

Nath, Kamala, 1978, *Education and Employment among Kuwaiti Women,* In *Women in the Mulsom World,* Lois Beck and Nikki Keddiem (ed), Cambridge, Mas.: Harward University press, P. 172-188.

Porter, Jadranka, 1991, *Under Siege in Kuwait: A Survivor's Story,*London: Victor Gollanz.

Saeed Javaid, 1994 , *Islam and Modernization: A comparative Analysis of Pakistan, Egypt and Turkey,* Westport, Connecticut, London: Praeger.

Sharma Aravind , Young Katherine K, 2001, (Ed), *Feminism and World Religions*, New York :State University of New York Press.

Shukri J.A. Shukri , 1999, *Social Changes and women in the Middle East: State Policy, Education Economics and Development* Vermont, U.S.A: Ashgate Publishing Ltd.

Singh Das Man 2001, *Roles of women in Muslim Countries*, (ed.), New Delhi M.D Publication Pvt.Ltd.

Warnock Elizabeth, Bezirgan Basima Qattan. 1977, *Middle Eastern Women Speak*, (ed), Austin and London: University of Texas Press,.

Zaidi A.M 1990, *The World of Islam Today*, (Ed), New Delhi: Indian Institute of Applied Political Research.

الموسوعات

Cornell, Vincent J, 1994, *Qur'an*, In the Oxford Encyclopedia of the Modern Islamic world, John L. Esposito. (ed), (New York: Oxford University press, Page: 387-394.

Esposito, John L, 1995, *population Ethics/ Islamic Perspectives*, Encyclopedia of Bilethics, Warren T. Teich. (ed), (New York, Macmillan, , 1987-1981.

James Coleman S, 1972, *Modernization: Political Aspects*, International Encyclopedia of the Social Science, Volume 9 and 10, New York :The Macmillan Company and Free Press, , London :Collier-Macmillan Publishers.

Lerner Danial, 1972, *Modernization: Social Aspects*, International Encyclopedia of the Social Science, Volume 9 and 10, The Macmillan Company and Free Press, London, New York: Collier-Macmillan Publishers.

Oman, The Europa World Yearbook, N, P.: Europa, 1993, 1164-1170.

Sherif Bahira Trusk,2003*The Middle East and North Africa* The Greenwood Encyclopedia of Women's issues world wide, (ed), London: Greenwood Press.

The New Encyclopedia Britannica,Macropaedia,Volume 10,London: Encyclopaedia Britannica Inc.,William Benton Publisher, 1982.

الصحف و الجرائد

"Discrimination against Women Persists Despite Progress",*Mahjubah,* The Islamic Magazine for Women 14,June ,1994,29.

"The Conduct of Iraqi Troops in Kuwait Toward Kuwaitis and Non-Westerners", *Middle East Watch,* September, 1990: 5.

Al-Faruqi, Ismail Ragi, *Towards a New Methodology for Qur'anic Exegesis,* Islamic Studies (March, 1962):35-52.

Al-Qudsi-Gabra , Taghreed, "Women in Kuwait :Education, Modern, and Middle Eastern", The Washington Report on Middle East Affairs,July,1991: 29).

Ann Mary, Mughni Al Haya., "Modernization and its Discontents: State and Gender in Kuwait", *Middle East Journal,* Volume: 49, No: 3, summer, 1995.

Fadhro,Munira A., "The Uprising in Bahrain: An Assessment", Paper Presented at the Third World International Conference, Gulf 2000,Belagio,Italy, July,1995.

Fluhr Carolyn, "Toward Theory of Arab-Muslim Women as Activists in Secular and Religious Movements", *Arab Studies Quarterly,* Volume: 15, No: 2, spring, 1995.

Ghabra, Shafeeq, *Democratizations in a Middle Eastern State- Kuwait,1993,* Newsletter of the Society for Gulf Arab Studies 4(2), November,1994,4-12.

Housipin Nuber,"Competing Identities in the Arab World", *Journal of International Affairs,* Volume: 49, No: 1, Summer, 1995.

Longva, Anh Nga., "Kuwaiti Women at a Crossroads: Privileged Development and the Constraints of Ethnic Stratification ", *International journal of Middle Eastern Studies,* 25, 1993; 443-456.

Mordechai Abir,"The Consolidation of the Ruling Class and the New Elites in Saudi Arabia", *Middle Eastern Studies,* Volume: 23, No: 2, April, 1987.

Ramazani, Nesta, "Islamic Fundamentalism, and the Women Kuwait", Middle East Insight, January -February, 1998, 21-26.

Ramsis Farah Nadia,"The Social Formation Approach and Arab Social Systems", *Arab Studies Quarterly,* Volume: 10, No: 3, 1998.

Ramzani Nesta,"Arab Women in the Gulf", *Middle East Journal,* Volume: 39, No: 2, spring, 1985.

Sharabi Hisham,"Cultural Critics of Contemporary Arab Ssciety", *Arab Studies Quarterly,* Volume: 9, No: 1, winter, 1987.

<http://www. aawsat,com

<http://www.almujtamaa.com

<http://www.alqabas.com

<http://www.alrailaam.com

<http://www.alseyassah.com

Jawaharlal Nehru University Library

Socio-Political and Educational Status of Women in Kuwait: An Analytical Study

Dissertation Submitted to the Jawaharlal Nehru University in partial fulfilment of the Requirements for the Award of the Degree of

MASTER OF PHILOSOPHY

KUNHALAN KUTTY. P

Supervisor

Dr.Rizwanur Rahman

CENTRE OF ARABIC AND AFRICAN STUDIES
SCHOOL OF LANGUAGE, LITERATURE AND CULTURE STUDIES
JAWAHARLAL NEHRU UNIVERSITY
NEW DELHI - 110067
2005